

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب(ة):

محمد لمين عبد الكبير

إلياس بو عبد الله

تحت عنوان

تمويل عجز الميزانية باستعمال الصكوك الإسلامية دراسة بعض التجارب

لجنة المناقشة:

رئيسا

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

.....

مشرفا و مقررا

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

د. عبد الرزاق النذير

مناقشا

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

.....

السنة الجامعية: 2018/2019

شكر وتقدير

إن الشكر والحمد لله وحده نحمده وشكره على أن تفضل علينا
بإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم
سلطانه.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للوالدين وشكر خاص
لأستاذنا الفاضل " عبد الرزاق نذير" على إشرافه على هذا العمل،
وعلى ما أبداه من نصائح قيمة وتوجيهات.

وكل الشكر لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

الإهداء

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لحلال
وجهك وعظيم سلطتك لا نحصي ثناءا عليه أنت كما أثنيت
على نفسك.

نحمد الله تعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل الذي أخلصناه لوجهه
الكريم

والذي جاء بعد ثمرة جهده.

إلى من قال فيهما الله عز وجل { وَقُلْ رَبِّي أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّانِي
صَغِيرًا }، إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما ورزقنا
رضاهما

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

إلى الأهل والأقارب

إلى الأصدقاء والأحبة

إلى كل من يعرف إلياس ومحمد الأمين

فهرس المحتويات

شكر

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال والجداول

مقدمة..... أ

الفصل الأول

ماهية عجز الموازنة العامة

08	تمهيد.....
09	المبحث الأول: الجوانب النظرية لعجز الموازنة.....
09	المطلب الأول: تعريف عجز الموازنة.....
09	المطلب الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة للدولة.....
12	المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة عند المذاهب الاقتصادية.....
12	المطلب الأول: الفكر التقليدي.....
13	المطلب الثاني: الفكر الكنزري.....
18	المبحث الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة.....
18	المطلب الأول: عامل النمو في الإنفاق العام.....
20	المطلب الثاني: تراجع نمو الإيرادات العامة.....
25	المبحث الرابع: آثار عجز الموازنة العامة للدولة.....
25	المطلب الأول: الآثار الناجمة عن التمويل التضخمي.....
26	المطلب الثاني: الآثار الناجمة على التمويل غير التضخمي.....
30	خاتمة الفصل الأول.....

الفصل الثاني

الصيغ المستحدثة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي

- تمهيد..... 32
- المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية..... 33
- المطلب الأول: تعريف السوق المالي الإسلامي..... 33
- المطلب الثاني: ماهية الصكوك المالية..... 35
- المبحث الثاني: صكوك المقارضة والمشاركة..... 36
- المطلب الأول: صكوك المقارضة..... 36
- المطلب الثاني: أسهم الشركات..... 39
- المبحث الثالث: أدوات التمويل الأخرى..... 42
- المطلب الأول: صكوك الإجارة..... 42
- المطلب الثاني: صكوك الإنتاج..... 45
- المطلب الثالث: تحصيل الزكاة ومدى إمكانية اتخاذها أداة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة..... 46
- المبحث الرابع: الصكوك (القروض) الحسنة..... 47
- المطلب الأول: اصدر الحكومة..... 48
- المطلب الثاني: الاقتراض من نقود الودائع التي يولدها النظام المصرفي..... 49
- المطلب الثالث: الاقتراض من البنك المركزي (التمويل التضخمي، الإصدار النقدي).....
- خلاصة الفصل الثاني..... 51

الفصل الثالث

بعض تجارب دول العالم في مجال الصكوك الإسلامية

- تمهيد..... 53
- المبحث الأول: التجربة الماليزية في الصكوك الإسلامية..... 54

المطلب الأول: نشأة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا.....	54
المطلب الثاني: تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا والعالم خلال الفترة (2010-2016).....	56
المطلب الثالث : دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الماليزي	58
المطلب الرابع: تأثير التمويل بالصكوك الإسلامية علي بعض مؤشرات الاقتصاد الماليزي	60
المبحث الثاني : تجربة الدول الأوروبية	63
المطلب الأول: التجربة البريطانية	63
المطلب الثاني: التجربة السويسرية.....	65
المبحث الثالث : الصكوك في الدول العربية	67
المطلب الأول: التجربة السودانية.....	67
المطلب الثاني: التجربة الإماراتية في الصكوك الإسلامية:.....	71
خلاصة الفصل الثالث.....	75
خاتمة.....	77
قائمة المصادر والمراجع.....	83

ملخص

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور قيمة إصدار الصكوك في ماليزيا للفترة (2010 - 2016)	56
02	عدد الصكوك الإسلامية المصدرة في ماليزيا مقارنة بالعالم	57
03	توزيع الصكوك الماليزية حسب القطاعات (1996 - 2014)	59
04	نسبة الصكوك السيادية الى الناتج المحلي الاجمالي و ميزانية الدولة	62
05	العجز الكمي للموازنة ومصادر تمويله لكل من عامي 2015، 2016	70
06	حجم إصدار الصكوك في الدول الخليجية	71
07	قطاعات اعتمدت عليها الصكوك باعتبارها وسيلة للتنمية	72
08	تقدير مساهمة بنك دبي الإسلامي للناتج المحلي الإجمالي	74

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور إصدار الصكوك في ماليزيا للفترة (2010 - 2016)	57
02	عدد الصكوك المصدرة في ماليزيا مقارنة بالعالم خلال الفترة (2010-2014)	58
03	توزيع الصكوك الماليزية حسب القطاعات (1996-2014)	60
04	نسبة الصكوك السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي وميزانية الدولة	62
05	عدد الصكوك الإسلامية المدرجة والمتداولة في بورصة لندن بين - 2009-2016	64
06	حجم إصدار الصكوك في مجموعة من الدول العربية	72

مقدمة

مقدمة

تعتبر الموازنة العامة للدولة أحد العناصر القوية والمؤثرة في تشكيل الحالة التي يكون عليها الإقتصاد الوطني من نمو أو ركود، وذلك بما تتطوي عليه من نفقات عامة وإيرادات عامة، وما لها من تأثير على كافة التغيرات الإقتصادية في المجتمع.

كما تلعب الموازنة العامة للدولة دورا هاما في التخفيف من حدة التفاوت الاجتماعي؛ ورفع مستوى معيشة الفقراء والمحرومين وذوي الدخل المحدود، وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل والثروة القوميين من خلال الضرائب والإعانات، والتحويلات الإجتماعية.

وفي ضوء تعاضم أهمية الموازنة العامة للدولة في الاقتصاديات المعاصرة، وتطور حجم النشاط الإقتصادي والاجتماعي الذي تقوم به الحكومات؛ وما ترتب عنه من عجز خطير ومنتزاد في معظم موازنات دول العالم، ظهرت عدة دراسات وأبحاث حاولت تقديم الحلول المناسبة لهذه الظاهرة الإقتصادية.

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل؛ وتفاوتت بشأنها الآراء، خاصة وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم موازنات الدول المتقدمة الصناعية فضلا عن البلدان النامية، وقد حال العجز في الموازنة العامة لبعض الدول النامية دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وانطلاقا من الأهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك دواليب الإقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه؛ فقد يؤدي اتساع عجز الموازنة العامة إلى تهديد الاستقرار النقدي والمالي للدولة، كما يساعد الوضع التوازني للموازنة العامة الدول على النهوض بمستويات اقتصادياتها وتحسين الأوضاع الاجتماعية العامة لأفراد المجتمع.

ولذا فقد اذت أهمية هذا الموضوع عند المفكرين والاقتصاديين المعاصرين، وبالتالي ازدادت الدراسات والأبحاث التي تحاول إيجاد حلول لهذه المشكلة واقتراح أدوات لتمويل عجز الموازنة العامة بالشكل الذي يكفل تجنب الآثار السلبية الناجمة عنه أو التخفيف منها.

وفي هذا الإطار ظهرت، عدة دراسات وأبحاث معاصرة في الاقتصاد الإسلامي لتوضيح مدى الفعالية الاقتصادية والاجتماعية لأدوات التمويل الإسلامية، بالإضافة إلى تكييف بعض الأدوات المالية المعاصرة لتتنجم مع الإطار الفكري للاقتصاد الإسلامي؛ بما يساهم في تقديم بدائل اقتصادية ومالية إضافية لتمويل عجز الموازنة في الدول الإسلامية المعاصرة.

أولاً: اشكالية البحث

ولدراسة هذا الموضوع بشيء أكثر من التفصيل والإلمام بجميع جوانبه تم اختيار هذا الموضوع لبحثه ودراسته بعنوان:

" تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي "

والسؤال الذي نطرحه

ما مدى فعالية أدوات تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي ؟

وفي هذا الإطار، ولإلمام أكثر بجوانب المشكلة؛ تطرح بعض التساؤلات الفرعية:

1. ما المقصود بعجز الموازنة العامة للدولة.
2. ما هي أسباب وآثار عجز الموازنة العامة للدولة المعاصرة ؟
3. ما هي أدوات تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاديات الوضعية ؟ وما مدى فعاليتها ؟
4. ما هي أدوات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي؟ وما مدى فعاليتها الاقتصادية ؟
5. ما مدى إمكانية تكييف أدوات التمويل الوضعية لتتنجم مع المنطلقات الفكرية الإسلامية ؟ وإلى أي مدى يمكن لحكومات الدول الإسلامية المعاصرة الإستفادة منها في تمويل عجز موازنتها.

ثانياً: فرضيات البحث

وفقاً للعرض السابق للإشكالية المراد تناولها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. تميز الاقتصاد الإسلامي بأدوات فعالة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

2. إمكانية تكييف بعض أدوات التمويل المعاصرة واتخاذها أدوات لتمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

وتكمن مبررات اختيار هذا الموضوع في النقاط التالية:

1. العجز الخطير الذي تعانيه كثير من الدول في موازنتها وما يصاحب ذلك من ضعف اقتصادي يؤثر سلبا على جميع مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية، بل والأمنية أيضا.

2. دراسة الأساليب والأدوات التي يتم بها تمويل عجز الموازنة العامة في معظم الدول، ومدى فعاليتها ومقارنتها مع أدوات التمويل الإسلامية.

3. محاولة الإلمام ببعض جوانب الإقتصاد الإسلامي المتعلقة بمجال الاختصاص لإثراء وتنمية قدراتنا المعرفية.

4. قيام النظام المالي الإسلامي على قاعدة المشاركة، وتميز أدواته المالية؛ نتيجة لاختلاف نظرة الإسلام الخاصة للمال وملكيته عن غيره من الأنظمة المالية الحديثة.

رابعا: الهدف من الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

دراسة إمكانية تكييف بعض أدوات التمويل المعاصرة لتتسجم مع الأدوات المالية الإسلامية.

بيان مدى فعالية أدوات التمويل الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

التعرف أكثر على بعض جوانب النظام المالي الإسلامي.

خامسا: منهجية البحث:

سوف يجمع هذا البحث بطبيعته بين المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي لبيان طبيعة وأسباب

عجز الموازنة في معظم الدول؛ خاصة النامية منها، والمنهج المقارن لدراسة طرق التمويل المستخدمة

لتمويل عجز الموازنة العامة في كل من النظام المالي الوضعي و النظام المالي الإسلامي.

مع محاولة توثيق آراء الباحثين من مصادرها الأصلية والتركيز قدر الإمكان على الجانب الاقتصادي، دون الخوض في الجانب الفقهي، وهذا راجع لطبيعة البحث وما يقتضيه؛ لتوضيح مدى فعالية طرق التمويل الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة. ومن أجل إنجاز هذا البحث تم الاعتماد على ثلاث مصادر رئيسية هي: مؤلفات حول المالية العامة، والسياسة المالية الوضعية. مؤلفات حول المالية العامة والموازنة العامة؛ في الاقتصاد الإسلامي. مؤلفات حول البنوك الإسلامية وصيغها التمويلية.

سادسا: صعوبات البحث ومصادر الدراسة

لقد اعترض إعداد هذا البحث، مجموعة من الصعوبات، نوجزها في النقاط التالية:

1. قلة المراجع المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي عموما، وبالموضوع خصوصا.
2. انعدام الخلفية النظرية في الاقتصاد الإسلامي، والنظام المالي الإسلامي تحديدا، نتيجة لانعدام برامج تخص هذا الجانب على مستوى الدراسة الجامعية.

سابعا: الدراسات السابقة:

وجدت بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لكن ليس بشكل مستقل، أو بصورة مفصلة ومتكاملة، وان كانت بعض مفردات هذا الموضوع منثورة في بعض كتب التراث الإسلامي التي تحدثت عن الأموال العامة في الإسلام، ككتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام، وكتاب الخراج للقاضي أبي يوسف، وبعض كتب السياسة الشرعية ككتاب السياسة الشرعية لابن تيمية، وكتاب الأحكام السلطانية للماوردي، ومقدمة ابن خلدون، وغيرها من الكتب التي تناولت وظائف الدولة ومصادر تمويلها .

1. دراسة الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي لسعد بن حمدان اللحاني 1997
2. دراسة النظام المالي في الإسلام لجمال لعمارة 1996
3. دراسة كوثر عبد الفتاح الإيجي "الموازنة في الفكر المالي الإسلامي" 1990

4. دراسة رمزي زكي، بعنوان: "انفجار العجز، علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهاج الانكماشى و المنهج التنموي 2000.
5. دراسة لمنذر قحف، بعنوان: تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، دراسة حالة الكويت 1997 وتعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة التي تهتم بتمويل العجز من وجهة نظر إسلامية

ثامنا: أقسام البحث:

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول؛ تضمن الفصل الأول المعنون ب: "الموازنة العامة للدولة و آليات علاجه" فقد تناول مختلف مفاهيم عجز الموازنة العامة و كذا مفهومه عند المدارس الفكرية الاقتصادية ، إضافة إلى الإطلاع على أنواع عجز الموازنة ، ، كما تناول هذا الفصل مختلف الطرق والصادر التي تعتمد عليها الدول في الاقتصاد المعاصر في تمويل عجز موازنتها العامة، وكذا أهم الآثار و الأسباب والعوامل المؤدية إلى حدوثه ، وأما الفصل الثاني، والمعنون ب: "الصيغ المستحدثة لتمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي"؛ فقد تم التطرق فيه للصيغ التمويلية لنظام المشاركة متمثلة في كل من صيغة المضاربة والمشاركة ومدى قدرة هذه الصيغ التمويلية على تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق استحداث أدوات مالية تقوم فكرتها على هذه الصيغ، كما تم التعرض في هذا الفصل إلى بعض التشريعات التي من شأنها أن تخفف من عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مثل الزكاة والوقف، وغيرها من صور التكافل الاجتماعي، وأما الفصل الثالث، والمعنون ب: " بعض تجارب تطبيق الصكوك الإسلامية في العالم" وسنقوم في هذا الفصل بتوضيح تجربة تطبيق الصكوك في العالم وذلك من خلال تناول ثلاثة تجارب دولية في إصدار الصكوك وهي (ماليزيا والسودان وبريطانيا) ، ثم توضيح الدول تسعى لتطبيق الصكوك .

وأخيرا ، وبعد دراسة مختلف جوانب البحث، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، وعلى أساسها تم اقتراح جملة من التوصيات العلمية والعملية، تضمنتها خاتمة البحث.

الفصل الأول

ماهية عجز الموازنة العامة

تمهيد

منذ تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية تزايدت معه وتيرة النشاط الاقتصادي، وهو ما أدى إلى التزايد الكبير في حجم الإنفاق العام مقارنة بحجم نمو الإيرادات العامة وهو ما يؤدي إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة فالدول النامية منذ استقلالها وهي تسعى لتشديد مشاريع تنمية لبناء اقتصادها وهو ما استدعى توفير حجم كبير من الإيرادات للنهوض بهذه المشاريع ومعظم هذه الدول صادراتها تتكون بنسبة كبيرة من المواد الأولية لذلك فتمويل نفقاتها مرهون بأسعار هذه الصادرات في الأسواق العالمية وتذبذب أسعار هذه الصادرات يؤدي إلى تناقص إيراداتها وبالتالي الوقوع في عجز مالي يهدد استقرارها الاقتصادي، فعجز الموازنة للدولة ينشأ جراء عدم قدرة الإيرادات العامة لتغطية نفقاتها وذلك بسبب التسارع الكبير في نمو حجم النفقات العامة من جهة ونمو الإيرادات العامة بشكل ضعيف لا يواكب ذلك التسارع في الإنفاق العام، فأسبابه قد تكون موجودة في جانب الإنفاق أو في جانب الإيرادات، ومنذ خروج الدول عن مبدأ توازن الموازنة شاع هذا المصطلح والذي أصبح سياسة تستخدمها الدول من أجل بلوغ أهدافها المختلفة وبعد ذلك تقوم بتغطيته، وهناك الكثير من أنواع العجز تختلف باختلاف الدول.

لذا أصبحت الدول تبحث عن مخرج من هذا الاختلال باعتمادها على السياسات الاقتصادية المتاحة لها ومن أهم هذه السياسات الاقتصادية سياسة الميزانية والتي تلعب دورا كبيرا وفعالا في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة ومن أجل توضيح كل هذه النقاط ارتأينا تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث تبين لنا الجوانب النظرية للعجز وكذا عند المذاهب الاقتصادية كم سنتعرف على الأسباب المؤدية إلى حدوث عجز الموازنة العامة للدولة وقد جاءت هذه المباحث كالآتي :

المبحث الأول: الجوانب النظرية لعجز الموازنة

المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة عند المذاهب الاقتصادية

المبحث الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة

المبحث الأول: الجوانب النظرية لعجز الموازنة

يعتبر العجز الموازني من أهم الظواهر التي تطرقت إليها النظرية الاقتصادية وعلماء الاقتصاد، باعتباره إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة، وكما اهتم به السياسيون لما له من ارتباط مع الظواهر الاجتماعية الأخرى، وسنستعرض في هذا المبحث تعريف العجز الموازني وأنواعه.

المطلب الأول: تعريف عجز الموازنة

تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة، فمنهم من عرفه على أنه "زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية أي عدم توازن الموازنة العامة"¹. وعرف أيضا بـ "قصور الإيرادات العامة المقدرّة للدولة عن سداد النفقات المقدرّة"²، وعجز الموازنة العامة "ما هو إلا رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها" هذه التعاريف يمكن حصرها في المفهوم التقليدي للعجز الموازني أي حصر مفهوم العجز في الحكومة المركزية فقط بحيث أن هذا المقياس لا يقدم لنا صورة كافية عن حجم العجز لأنه لا يأخذ جميع القطاعات العامة بعين الاعتبار، يضاف إلى هذه التعاريف ما قدمه ماريو ليجير حيث عرفه بأنه "الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية"³.

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا جليا مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة حيث يمكننا القول بأن العجز الموازني هو ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية، فقصور الإيرادات العامة المقدرّة عن سداد النفقات العامة يعبر عن عجز في الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة للدولة

لعجز الموازنة العامة للدولة أشكال متعددة ومختلفة نذكر أهمها فيما يلي:⁴

¹ عبد اللطيف ماجد مأمون قاسمة، الدين العام الداخلي وعجز الموازنة للدولة، مجلة أفاق الاقتصاد الأردنية، المجلد 22، العدد 87، الامارات العربية، 2001، ص 52.

² حسين راية يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الاسلامي، دار النفائس، الأردن، 1999، ص 92.

³ ماريو بليجير أوربين تشيسيتي، كيف يقاس العجز المالي، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 1992، ص 40.

⁴ حميد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، 1992، ص 142.

أولاً: العجز الجاري

يعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحاً منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتركمة من السنوات السابقة بمعنى آخر هو ذلك الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.

ثانياً: العجز الشامل

وهو عبارة عن التعريف التقليدي أو الرائج للعجز المالي فالعجز المالي يقيس الفرق السالب بين إجمالي النفقات الحكومية المتضمنة مدفوعات الفوائد وغير مستلمة على مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين الإيرادات الحكومية المتضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وغير مسجلة على الدخل من الاقتراض، فالعجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى، كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة، ومنه يصبح العجز مساوياً للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام.

ثالثاً: العجز الأساسي

يستند هذا النوع من العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق، وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة، فهذا النوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة لنا عن السياسات الميزانية الحالية من خلال استبعاد الفوائد، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف إلى مدى التحسن أو التدهور الذي حدث على المديونية الحكومية نتيجة للسياسات الميزانية الجارية، ويقدم أيضاً تقديماً على مدى القدرة على تحمل العجز الحكومي، ويعرف هذا النوع من العجز بدون فوائد لاستبعاده لجميع اعتمادات الفوائد حيث يهدف هذا المقياس إلى التعرف على تحسين أو تدهور مديونية الحكومة نتيجة للسياسة الميزانية الجارية، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم استبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدول النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية التي أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على هذه الدول.

رابعاً: العجز التشغيلي

هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مخصوماً منه الجزء الذي دفع من فوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءاً من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لارتفاع الأسعار، فمعظم الدول تعاني من معدلات تضخم، لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم وفوائدها بالتغيرات في الأسعار، لأن التضخم يعمل على تخفيض القيم الحقيقية للديون القائمة وغالب ما لا تكون الفوائد التي تدفع في تغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون كافية، وفي مثل هذه الحالات يرتفع حجم العجز إذا تم استخدام مقياس صافي احتياجات القطاع الحكومي من الموارد، لذلك يدعو بعض الماليين إلى أهمية استبعاد هذه المدفوعات والتي لها علاقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار إضافة للفوائد الحقيقية من مستلزمات القطاع الحكومي من القروض.

خامساً: العجز الهيكلي

وهو مقياس يحاول أن يمحي أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة مثل تغيرات الأسعار وانحراف أسعار الفائدة في المدى الطويل، ويستبعد هذا المقياس مبيعات الأصول الحكومية لأنها تمثل مورداً غير عادي ويبين لنا هذا العجز معدلات نمو الإيرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت، فهو عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة والتي تكون مؤثرة على العجز المالي إضافة إلى التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة، وهناك من يستعمل مصطلح عجز الطوارئ من أجل الدلالة على العجز الهيكلي على اعتبار أن هذا المقياس ليس مقياساً هيكلياً ولكنه مقياس يحاول إزالة أثر العوامل المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة للدولة، مثل تلك الانحرافات التي تحدث في الدخل المحلي وأسعار الفائدة، ومن جانب آخر فصفة الهيكلية لا بد لها من الاستمرار الزمني.

المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة عند المذاهب الاقتصادية

في هذا المبحث سنتناول موقف المدارس الاقتصادية ابتداء من الفكر التقليدي والرأسمالي ثم الاشتراكي والإسلامي.

المطلب الأول: العجز الموازني في الفكر التقليدي

من بين الركائز الأساسية التي يستند عليها الفكر التقليدي هو مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة والابتعاد عن إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة لما له من أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، فمبدأ توازن الموازنة السنوي في ظل المذهب هدف رئيسي لا بد من تحقيقه في كل الظروف فهو وسيلة لحسن إدارة الأموال العمومية، وضمان استمرار التوازن وزيادة الثقة في مالية الدولة¹.

وتستند أفكار التقليديين لضرورة توازن الموازنة العامة وعدم الوقوع في عجز الموازنة العامة للدولة على الدور الذي تقوم به الدولة في الفكر التقليدي والمتمثل في الدولة الحارسة، فينحصر دورها من وجهة نظرهم على ضمان سير المرافق العامة في أضيق الحدود دون أن تتدخل في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية، لذلك انحصر النظام المالي على الحصول الإيرادات المالية الضرورية للنفقات العامة، وهكذا فعجز الموازنة العامة للدولة بالنسبة للتقليديين يعتبر خطراً كبيراً يصيب الاقتصاد الوطني، ويتعمد التقليديون على العديد من الحجج يدافعون بها على مبدأ توازن الموازنة وعدم الوقوع في عجز الموازنة العامة وأبرزها ما يلي:²

✓ تؤدي القروض العامة في الأجل الطويل إلى التأثير في تزايد الإنفاق العام وهذه الزيادة تؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالي تجد الدولة نفسها مرغمة على الاقتراض من أجل مواجهة هذا العجز ومنه تبقى الدولة تدور في حلقة مفرغة من الديون المستمرة.

¹ السيد عطية عبد الواحي، مبادئ اقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ط3، ص ص 06 - 13.

² علي محمد خليل سليمان اللوزي، المالي العامة، دار زهران، الأردن، 2001، ص 312.

✓ يؤدي عجز الموازنة العامة للدولة إلى طبع النقود أي ما يعرف بالإصدار النقدي الجديد وهو ما يؤدي إلى زيادة عرض النقود المتداولة، وبالتالي تزيد وسائل الدفع بشكل يفوق حجم السلع المعروضة منه تقع الدولة في التضخم وما ينجم عنه من آثار اقتصادية.

المطلب الثاني: العجز الموازي في الفكر الكينزي

يعتبر ظهور الفكر الكينزي من أهم المذاهب الاقتصادية التي بينت مدى أهمية عجز الموازنة كوسيلة لمعالجة الأزمات الاقتصادية خصوصاً أزمة الكساد العالمي لسنة 1929، فمع بداية القرن العشرين بدأت الدول الرأسمالية تبتعد عن مبدأ توازن الموازنة نتيجة للأحداث التي حصلت، ففي الحرب العالمية الأولى تكبدت الدول المشاركة فيها خسائر كبيرة زادت من نفقاتها والتي فاقت إيراداتها العامة بشكل كبير، فقامت هذه الدول على العمل من أجل تغطية هذه النفقات والتقليل من قيمة العجز في موازنتها، ولكن بقيت تعاني من هذا العجز ومع ظهور أزمة الكساد في بداية الثلاثينيات وتفشي أزمة البطالة والكساد في الإنتاج وهو ما أدى إلى نقص الإيرادات العامة، حيث تدخلت الدول من أجل الحد من هذه الأزمات الاقتصادية من خلال زيادة نفقاتها، وجراء هذا الاجراء وقعت موازنتها في عجز وهو ما أدى بهذه الدول إلى التحلي عن مبدأ توازن الموازنة العامة، فهذا المذهب يؤمن بعدم التقيد بتوازن الموازنة العامة حسابياً، ولكن يركز اهتمامه بتوازن الاقتصاد الوطني والذي قد لا يمكن تحقيقه الا على حساب عجز الموازنة، فتقوم الدولة بإحداث العجز من أجل ان يتماشى مع الظروف الاقتصادية وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني ولقد قال كينز أنه ليس من الضروري احترام مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة، ولكن المهم هو توازن الموازنة على مدار الدورة الاقتصادية بأكملها ويصبح عجز الموازنة ضروري مادام يتعلق بزيادة الانتاج والتوظيف.

ولقد تبني كينز مبدأ مرونة الموازنة العامة للدولة أي ان الموازنة تقوم بدور تعويضي ويتجلى هذا الدور في انه عند وجود بطالة فالتمويل بالعجز يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي ويتم تعويض النقص الذي يسود طلب قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى من أجل تحقيق التعادل مع مستوى العرض الكلي، وفي حالة التضخم فإن الفائض في الموازنة يؤدي إلى تحقيق مستوى

الطلب الكلي إلى الوصول إلى الحد الذي يتناسب مع العرض الكلي ومنه يتحقق الاستقرار في الاقتصاد الوطني¹.

افكار الاقتصادي الكبير جون مينارد كينز استهدفت بقوة نظرية التوازن وقللت من أهمية التوازن، فكتاب النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود سنة 1936 أحدث نقلة نوعية في تلك الفترة فلقد نادى إلى تقييد آراء الكلاسيك وتركها، حيث نادى كينز إلى ضرورة أن تقوم الحكومة بالتأثير على أسعار السلع والخدمات وكمية الاستهلاك ودرجة التوظيف وتوزيع الدخل من خلال توزيعها للضرائب وشراء السلع وبيعها وبالتالي تنشيط الطلب الفعلي الكلي ومنه التأثير على الفعالية الاقتصادية وبالتالي نلاحظ أن المذهب الكينزي لا يتماشى مع المذهب التقليدي خصوصا ما تعلق بجانب المالية العامة، فلقد نادى أنصار المذهب الكينزي إلى ضرورة ترك مبدأ توازن الموازنة وانتهاج مبدأ المالية الوظيفية والذي يعارض مبدأ الموازنة المتوازنة².

الفرع الثالث: العجز الموازي في الفكر النيوكلاسيكي

جاء هذا المذهب بعد انهيار نظام النقد الدولي فبعد ما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار للذهب سنة 1971، ظهرت في الأفق أزمة الركود التضخمي والتي لم يستطع الفكر الكينزي أن يجد حلا لها، ولقد جاء المذهب النيوكلاسيكي من أجل اعطاء حلول لما كان يعانيه الاقتصاد العالمي في تلك الفترة ويستند هذا المذهب لأفكار المدرسة الكلاسيكية وذلك بإيمانها الشديد بمبدأ اليد الخفية لآدم سميث وقانون جون باتيست ساي.

ترتكز هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث ترى بأن السبب الأساسي لعجز الموازنة العامة، هو تدخل الدولة في الاقتصاد، فالمذهب النيوكلاسيكي يستند إلى ما جاءت به أفكار المدرسة النقدية والتي ترى بأن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية يتمثل في ضرورة مواجهة التضخم وليس الوصول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو الوصول للتوظيف الكامل، فالوصول لتحقيق الاستقرار النقدي لن يتحقق إلا من خلال انتهاج سياسة نقدية مشددة تحول دون زيادة كمية النقود بمستويات تفوق مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نادى

¹ السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 125.

² رمزي زكي، مرجع سابق، ص ص 44، 46.

أصحاب المدرسة النقدية على أهمية وضرورة التخلص من عجز الموازنة العامة، وابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي من أجل التقليل من النفقات الجارية، وخصوصاً تلك النفقات التي تدعم لها المواد الاستهلاكية والتعليم والصحة إضافة لذلك ركزت هذه المدرسة على ضرورة الحد من الاستثمارات الحكومية وتحويلها ليستثمر فيها القطاع الخاص من خلال تقليص دور القطاع الحكومي وانتهاج دور القطاع الحكومي وانتهاج طريق الخصخصة.¹

قام النقاد بتوجيه العديد من الانتقادات للكنزيين ومن أهمها:

- ✓ اختلاف الطرق الاقتصادية والاجتماعية في فترة نجاح الأفكار الكنزية عن الظروف التي تلت تلك الفترة مثل التضخم والركود وعجز الميزان في جل الدول المتقدمة والنامية.
- ✓ عدم فعالية السياسات المالية الكينزية في المدى القصير فالسياسات المالية من أجل أن تؤثر في السياسات الاقتصادية تتطلب فترة زمنية طويلة من أجل ان تظهر نتائجها بسبب بطئ تفعيل التشريعات والقرارات الادارية لمواجهة التغييرات الاقتصادية الحادثة في المجتمع.
- ✓ ولقد جاء بعد المذهب النيوكلاسيكي المذهب النيو كنزي والذي دعم افكار الكلاسيك وجاء بأفكار تتماشى مع الاوضاع الاقتصادية الراهنة في تلك الفترة، وأكد المذهب النيو كنزي على ضرورة تدخل الدولة من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأن تلعب الموازنة العامة دوراً أساسياً في الاقتصاد الوطني وان تكون كوسيلة واداة لعلاج الكساد والتضخم بحيث تكون كمنقذ في حالة الكساد، ومن جانب آخر الاعتماد على فائض الميزانية العامة كموجه في حالة التضخم، ومنه فإن مدى ملائمة تحقيق العجز أو الفائض في الموازنة مرتبط بحالة الاقتصاد ومن الضروري حدوث توازنه على مدى الدورة الاقتصادية وليس بالضرورة التوازن السنوي.²

¹ رمزي زكري، "التضخم المستورد"، دار المستقبل العربي، 1986، ص ص 100 - 102.

² رمزي زكي، "التضخم واليكين الهيكلي في الدول النامية"، دار المستقبل العربي، 1986، ص ص 81 - 82.

الفرع الرابع: العجز الموازني في الفكر الاشتراكي

تتميز الموازنة العامة للدولة في المذهب الاشتراكي على باقي المذاهب الأخرى بارتباطها بالخطّة الاقتصادية، فهي جزء من الخطّة الشاملة وأبرز أدوات تطبيقها الآن النظام الاشتراكي الذي يركز على أسلوب التخطيط من أجل الوصول إلى التطور الاقتصادي فالإنفاق العام في الاقتصاد الاشتراكي يتحدد وفقاً للقرارات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والخطّة الاقتصادية، أما بالنسبة للإيرادات فتتولد داخل القطاع العام، ففي الاقتصاد الاشتراكي تكون السلطات العامة هي المسؤولة عن الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي وبالتالي نجد أن الإنفاق العام يحتل مكانة وأهمية في الموازنة العامة في الدولة الاشتراكية، وتعرف الموازنة العامة في الفكر الاشتراكي بالموازنة الموحدة والمجمعة لكل الهيئات المحلية كالمحلية والدائرة والولاية، فعند إعداد الموازنة العامة في اقتصاد الدول الاشتراكية تراعى التوازن المالي فيها كما هو معمول به في المذهب الكلاسيكي بمعنى لا بد من تساوي جانب الإيرادات والنفقات، وترتكز قاعدة توازن الموازنة في الفكر الاشتراكي على العديد من الأشكال من أبرزها التوازن الداخلي للموازنة، حيث يكون فيها مطابقة النفقات والإيرادات للموازنة الجزئية المختلفة لموازنة الدول المجمعة، أما الشكل الآخر للتوازن هو التوازن المالي للاقتصاد الوطني، حيث يكون فيه توازن الجانبين المالي والمادي لعملية الإنتاج الاجتماعية من خلال تطابق الخطّة الاقتصادية الوطنية مع مجموع موازين التمويل المتنوعة.

ومنه بالاعتماد على التوازن الداخلي للموازنات الجزئية المختلفة التي تشكل مجموعها الموازنة العامة ينتج توازن مالي في الموازنة العامة للدولة، ومما سبق نلاحظ أن الفكر الاشتراكي ينادي بضرورة التوازن في الموازنة العامة للدولة، دون أحداث عجز فيها، بحيث يكون هذا التوازن محصلة للتوازن في الموازنات المحلية والتي تمثل في الأخير الموازنة العامة للدولة.

الفرع الخامس: الاقتصاد الإسلامي

تهتم الدولة الإسلامية بكفاية المصالح والحاجات الأساسية للمجتمع وذلك بما تمتلكه من إيرادات عامة، ففي المذهب الإسلامي نجد أن الدولة دائماً تسعى إلى التوازن المحاسبي للموازنة العامة لأنه بمثابة مؤشر عن استقرار الأوضاع الاقتصادية وسلامة البنيان الاقتصادي، ففي مثل هذه الحالة لن تلجأ الدولة إلى الأدوات غير العادية لتمويل موازنتها عند وقوع عجز في موازنتها

العامة، وإذا استدعت الحالات الطارئة التي تتطلب منها الاستعانة بالإيرادات غير العادية فتتخلى عن قاعدة التوازن المحاسبي من أجل تحقيق مصلحة الدولة، فنلاحظ ان الأصل في مجمل النفقات العامة العادية للدولة الإسلامية تنقذ وفقاً للأهداف الأساسية للدولة ومدى استطاعتها على تحصيل الإيرادات، ففي حالة عدم كفاية الإيرادات ووقوع عجز في الموازنة العامة للدولة تستعين بالإيرادات غير العادية من أجل سد هذا العجز.¹

ولقد عرف الاقتصاد الإسلامي نظرية العجز المقصود قبل الفكر الرأسمالي الحديث وطبقها قبل الأنظمة الوضعية، فالدولة الإسلامية لم تنقذ بقاعدة توازن الموازنة العامة، فكانت وضعية الموازنة العامة للدولة تتماشى وتتساير مع الوضع الاقتصادي للدولة الإسلامية، فوجود فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة الإسلامية وارد دائماً خصوصاً في صدر الإسلام كانت نفقات الدولة الإسلامية تفوق إيراداتها العامة وبالتالي وجود عجز في موازنتها ولكن تقوم الدولة الإسلامية بمعالجة هذا العجز بعدة طرق ووسائل كفيلاً لسد هذا العجز في الموازنة العامة للدولة.²

وبالتالي نلاحظ ان النظام الاقتصادي الإسلامي من أول الأنظمة التي وضعت اسساً متينة وصحيحة للموازنة العامة، واعتمد النظام الاقتصادي الإسلامي على نظرية العجز المقصود ولم يتقيد بمبدأ توازن الموازنة العامة ووضع حلولاً وأدوات ناجحة للوقوف أمام عجز الموازنة العامة للدولة.

¹ يونس ابراهيم، "النفقات العامة في الإسلام"، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1980، ص 326.

² وليد خالد النشايجي، المدخل الرأسمالي الناحية الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ص 80.

المبحث الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة

هناك الكثير من الأسباب التي تؤدي إلى وجود العجز الموازني، وتعتبر زيادة النفقات نتيجة عدة عوامل، وانخفاض الإيرادات من أهم الأسباب، وسوف نستعرضها كمايلي:

المطلب الأول: عامل النمو في الإنفاق العام

بعد ظهور مفهوم الدولة المتدخلة أصبحت الدولة تتدخل في كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فأصبحت النفقات العامة من ابرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها في زيادة النشاط الاقتصادي للدولة تزايد معه نمو النفقات العامة، وتمثل مجموعة من العوامل التي تؤدي الى زيادة معدل النفقات العامة وابرزها:¹

أولاً: زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية

لقد ظهر هذا العامل في عقد السبعينيات والثمانينيات وهذا بعد ان تخلفت العديد من الدول النامية عن سداد ديونها بسبب تفاقم حجمها، فوجدت هذه الدول نفسها امام خيارين صعبين إما توقف عملية التنمية الاقتصادية أو تقوم بخدمة الديون الخارجية، وعليه إذا ركزت هذه الدول على تمويل التنمية الاقتصادية فلا يمكن لها تسديد التزاماتها الخارجية، ومنه تهتز سمعتها لدى الدول، و في المقابل اذا قامت بتسديد ديونها فلا يمكن لها تحقيق اهدافها التنموية، فأعباء خدمة هذه الديون تظهر في الموازنة العامة للدولة، فيتم حساب الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية ضمن النفقات الجارية، أما اقساط الديون فتظهر في باب التحويلات الرأسمالية، ومع تزايد المديونية الداخلية والخارجية تزايد معها الانفاق الخاص بتغطية هذه الديون.

ثانياً: الانفاق العسكري

تعتبر النفقات العسكرية من الأسباب الرئيسية لتزايد الانفاق العام فهي تمثل نسبة كبيرة من النسبة الاجمالية لمجموع النفقات العامة، فارتفاع الاعباء الدفاعية والامنية بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي زاد من حجم هذه النفقات، فالإنفاق العسكري لعب دورا بارزا في تفاقم وزيادة

1 رمزي زكي، علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء الانكماش والمنهج التنموي، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا،

عجز الموازنة للدولة بسبب ضخامة هذه النفقات، فالإنفاق العسكري لا يشتمل على مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمات الجارية فقط ولكن يشمل أيضا النفقات المخصصة لاستيراد الاسلحة وكل المتطلبات العسكرية، ففي الاونة الاخيرة و نتيجة لعدم الاستقرار الأمني في أغلبية الدول نلاحظ التزايد الهائل في هذه النفقات خصوصا في الدول العربية.

ثالثا: اتساع نمو العمالة الحكومية

تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتزايد معدلات نموها بالإضافة إلى تزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وهو ما يؤثر على ارتفاع حجم النفقات الجارية من خلال الزيادة في الرواتب والاجور، فعندما تتبع موازنات الدول نجد تزايد هائل الى جانب نفقات التسيير سببه هو الزيادة الكبيرة في الاجور نتيجة لنمو العمالة الحكومية، فهذا النوع من الانفاق يمثل سبب رئيسيا في زيادة الانفاق بشكل عام واتساع حجم الموازنة العامة بشكل خاص.

رابعا: الأزمات الاقتصادية

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بسبب زيادة الانفاق العام، ففي حالة الأزمات الاقتصادية تتجه معظم الدول إلى زيادة الانفاق العام من اجل التخفيف من حدتها، فمثلا في حالة الركود الاقتصادي تقوم الدولة بزيادة الانفاق العام من اجل زيادة التشغيل وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني ويكون ذلك فعالا في الدول المتقدمة لما تتميز به من مرونة في جهازها الانتاجي.

خامسا: التوسع في النفقات غير الضرورية

يعتبر الاشراف على اقامة مباني الحكومية الضخمة والفخمة ونفقات كبيرة على شراء الأثاث الفاخر وتزيين هذه المرافق من الأسباب لتزايد الانفاق العام، فصرف نفقات كبيرة على هذه المرافق الادارية وعلى موظفيها يزيد من اتساع حجم الانفاق العام بشكل عام وبالتالي ينعكس تأثيره السلبي على رصيد الموازنة العامة.

سادسا: زيادة الدعم السلعي والانتاجي وزيادة الانفاق العام على الاستهلاك

كما زاد اتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والحياة الاقتصادية زاد معها الانفاق فتوجه الدولة لدعم السلع المحلية ودعم المنتجين المحليين يزيد من حجم النفقات التمويلية وهو ما يؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام.

سابعا: سياسة التمويل بالعجز

تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تستعمل كأداة من أدوات التمويل الاقتصادية، ففي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى أحداث عجز مقصود في موازنتها العامة، بحيث يتم تمويله بواسطة الاصدار النقدي الجديد ومنه يتم تحقيق المزيد من التشغيل للموارد العاطلة من اجل تعويض ضعف الطلب في القطاع الخاص وهذا ما يؤدي إلى زيادة المشروعات الاقتصادية ومنه ارتفاع نسب التوظيف والانتاج فيزيد على اثرها العرض الكلي، ولقد ثبت ان سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق اهدافها وتعتبر من الأسباب الرئيسية لتزايد نسبة عجز الموازنة العامة للدولة.

ثامنا: التضخم

من أسباب الرئيسية المؤدية لتزايد الانفاق العام هو تدهور القوة الشرائية، حيث يؤثر ذلك على الدولة عبر تزايد نفقات مشترياتها وكل مستلزماتها السلعية، ففي هذه الحالة تحاول الدولة المحافظة على نفس الاشباع قبل فترة التضخم فتمنح للأفراد علاوة من اجل تعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، إضافة إلى ذلك تزيد من مخصصات للدعم السلعي وترفع من كلفة الاستثمار العامة ، وما تجدر اليه الإشارة أن ارتفاع الاسعار نتيجة لتدهور القوة الشرائية للنقود لا يؤدي لارتفاع كل أنواع النفقات العامة مثل النفقات المخصصة لخدمة الديون.

المطلب الثاني: تراجع نمو الإيرادات العامة

لا يمكن لعجز الموازنة ان يظهر بسبب الارتفاع الكبير في الانفاق العام مادام ارتفاع في الإيرادات العامة يكون بنفس النسبة، ولكن يظهر هذا العجز اذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة، ويمكن على مدى التفاوت الحادث بين نمو النفقات ونمو الإيرادات العامة من خلال حساب العلاقة بين المتغير النسبي في الإيرادات العامة والتغير النسبي

في النفقات العامة للدولة عبر الزمن، وتعرف هذه العلاقة بمصطلح حساسية الإيرادات العامة للتغير في النفقات العامة، والمعادلة التي تبين لنا هذه العلاقة هي:¹

$$\emptyset e = \frac{\Delta t}{t} / \frac{\Delta E}{E}$$

بحيث أن:

\emptyset : معامل حساسية الموارد للتغيير مع النفقات العامة.

: التغير في موارد الدولة.

T: موارد الدولة العادية.

: التغير في النفقات العامة.

E: النفقات العامة.

فإذا كان معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات تتجه نحو التناقض عبر الزمن فيدل ذلك على اتساع الفجوة بين نمو النفقات العامة ونمو الإيرادات العامة وهو ما يفسر وقوع الدولة في مشكلة عجز الموازنة لفترات طويلة من الوقت.

أما إذا كان معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات أكبر من أي $\emptyset > 1$ أو تكون متزايدة مع مرور الوقت، وكان هناك عجز فهو يعني أن الوضع المالي للدولة يسير في الاتجاه الصحيح بمعنى يسير نحو تقليص العجز في الموازنة العامة للدولة.

أما الحالة الثالثة والمتمثلة في: $\emptyset = 1$ ووجد عجز في الموازنة العامة للدولة فهنا يكون أمام الدولة عمل يتطلب رفع قيمة حساسية الموارد لتتغير مع النفقات من أجل ان يتحسن الوضع المالي للدولة ويتم عجز الموازنة العامة للدولة.

وتكمن أهم العوامل المتعلقة بالموارد العامة للدولة فيما يلي:²

رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشرن القاهرة، 1992، ص 69¹.

² رمزي زكي، مرجع سابق، ص 97.

أولاً: ضعف الجهد الضريبي

من أهم المقاييس الأساسية التي وضعها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية، ففي أغلب الأحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة إيرادات إلى الدخل القومي، وتتسم الدول النامية عامة بانخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني والسبب في ذلك يكمن في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي والذي يعرف بأنه مجموع الدخول الغير الواردة في الحسابات الوطنية وكل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي.

ثانياً: التهرب الضريبي

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية قديمة اقترن وجودها بوجود الضريبة، فالتهرب الضريبي يقلص من أهمية النظام الضريبي ويهدد وجوده، ويختلف مستوى التهرب من دولة إلى أخرى، وازدادت أهمية التهرب الضريبي جراء النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي الموازي وزيادة عجز في الموازنة، فالتهرب الضريبي يؤدي إلى انقاص الحصيلة الضريبية ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لأن الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة، وعليه يتضح لنا ان التهرب الضريبي يؤدي الى انقاص حصيلة الإيرادات العامة ومنه اتباع سياسة ميزانية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة.

ثالثاً: جمود النظام الضريبي

النظام الضريبي هو ذلك الإطار الذي تعمل بداخله مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها تحقيق أهداف السياسة الضريبية، فهو مجموعة من العناصر الأيديولوجية والاقتصادية الفنية التي تؤدي تركيبها إلى كيان ضريبي معين¹، فكل دولة تستخدم النظام الضريبي للوصول لتحقيق أهدافها المختلفة، فبطاً مسايرة التطورات العالمية والمحلية يؤثر سلباً على تطور النظام الضريبي وبالتالي تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من جمود نظامها الضريبي، وعدم تطوره هو ما عرقل النم الاقتصادي بشكل عام واثّر على إيرادات الدولة بشكل خاص.

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، بيروت، 1985، ص15.

وتتكبد الخزينة العمومية فقدان أموال كبيرة جراء جمود النظام الضريبي وعدم مرونته، فحصيللة الضرائب في كل سنة مالية تكون عاجزة عن مواكبة التطورات التي تحصل في الاسعار والدخول وانخفاض العملة والسبب في ذلك ارتباط تغير النظام الضريبي بتغير القوانين التي تضعها التشريعة والتي تأخذ فترة زمنية طويلة.

بالإضافة إلى عدم وجود إطارات ذات كفاءة عالية لتطبيق هذه القوانين ومن جانب آخر التأخر في استعمال التكنولوجيا الحديثة كل هذه العوامل ادت إلى جمود وتخلف الأنظمة الضريبية¹.

وبالتالي تأثيرها السلبي على النمو ايرادات الموازنة ومنه اتساع الفجوة بينهما وبين النفقات العامة وهو ما يزيد من عجز الموازنة العامة للدولة.

رابعاً: كثرة الاعفاءات والمزايا الضريبية

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقاعس نمو الايرادات العامة هو كثرة الاعفاءات والمزايا الضريبية، فهذه الاعفاءات تأثر بدرجة كبيرة على الايرادات الموازنة العامة للدولة، فنلاحظ أنه عندما تريد الدولة أن تقوم بجذب استثمارات الأجنبية تقدم لها الكثير من الامتيازات وابرزها تكون على شكل اعفاءات ضريبية كبيرة وهو ما يؤثر سلباً على ايرادات الدولة، وبالتالي اعتماد الدولة على تقديم هذه الاعفاءات غير المدروسة ويؤدي إلى الضرر بإرادتها السياسية².

خامساً: تدهور الاسعار العالمية للموارد الخام

تعاني الكثير من الدول النامية من عدم استقرار ايراداتها المالية جراء اعتماد على صادراتها من المواد الخام، فتدهور الاسعار العالمية للمواد الخام جراء الاوضاع الاقتصادية العالمية الغير المستقرة يؤثر وينعكس بشكل كبير على الموارد المالية لهذه الدول، وهو ما يؤدي

¹ رمزي زكي، مرجع سابق، ص 98.

² عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعيّن الجزائر، 2003، ص 206.

إلى قلة حصيلة النقد الاجنبي وحصيلة الايرادات العامة وهو الامر الذي ينعكس سلبا على الموازنة العامة مسببا وقوع العجز.¹

سادسا: ظاهرة المتأخرات المالية

تؤدي ظاهرة المتأخرات المالية إلى تدهور الموارد العامة لموازنة الدولة، والسماة الرئيسية لهذه الظاهرة هو التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونا ويرجع ذلك للكثير من الاسباب إضافة إلى تقاعس الممولين على دفع ما عليهم من ضرائب والاهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الامكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية كل هذه الأسباب تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بدرجة كبيرة على اهم ايراد من ايرادات الموازنة العامة للدولة.²

¹ أحمد عمود كامل نصفي، عجز الموازنة العامة في الدول النامية وأثاره، المؤتمر العلمي السنوي، الاقتصاديين

المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء، القاهرة، نوفمبر 1986، ص 2.

² رمزي زكي، مرجع سابق، ص 99.

المبحث الرابع: آثار عجز الموازنة العامة للدولة

لعجز الموازنة العامة للدولة عدة آثار نذكر منها ما يلي:

المطلب الأول: الآثار الناجمة عن التمويل التضخمي

يعتبر العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة من الأسباب الرئيسية للتضخم، حيث أنه في حالة لجوء الدولة إلى التمويل العجز عن طريق هذه الوسائل سوف تواجه آثار تضخمية حادة فعوض مواجهتها لمشكل العجز في الموازنة يظهر لها مشكل آخر لا يقل خطورة وهو التضخم. وأهم آثار اللجوء للتمويل التضخمي ما يلي¹:

1. فقدان النقود لأبرز خواصها والتمثلة في خاصية مخزن للقيمة ومنه فقدان العملة قيمتها لدى الأفراد وهو ما يؤدي بهم للاحتفاظ بأموالهم بالعملات الصعبة وهو ما يؤثر سلبا على العملة الوطنية وينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية.
2. إعادة توزيع الدخل بشكل عشوائي لفائدة الطبقة الغنية على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة وهو ما يؤدي إلى تدهور دخولهم الحقيقية بسبب الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ما يؤثر على مستوى معيشتهم، ولكن وفي الجانب الآخر نجد أن أصحاب الدخل المرتفعة هم المستفيدون من هذه الحالة لأنهم في أغلب الأحيان هم الذين يمتلكون رؤوس أموال ويحققون أرباح مرتفعة بسبب ارتفاع الاسعار.
3. تأثر ميزان المدفوعات بسبب التضخم، فعندما يرتفع مستوى العام للأسعار ترتفع معه التكاليف بالنسبة للقطاعات التي تعمل في التصدير فترتفع الأسعار النهائية لهذه المنتجات وتتدهور قيمتها في السوق العالمي وبالتالي تنخفض حصيلة الصادرات ومن جانب آخر ترتفع حصيلة الواردات بسبب التضخم، فتصبح أسعار السلع المستوردة تنافس أسعار السلع المحلية وجراء كل هذا يولد عجز في ميزان المدفوعات.
4. ارتفاع مستويات التضخم يزيد من تعقيد مشكل عجز الموازنة العامة، وذلك جراء عدم استجابة الحصيلة الضريبية للزيادة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب عدم مرونة الجهاز الضريبي.

¹ ابراهيم متولي حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفطر الجامعي، مصر، 2010، ص ص 308، 311.

5. تزايد سرعة تداول النقود بشكل كبير وذلك بسبب نقص الرغبة لديهم بالاحتفاظ بالنقود.

المطلب الثاني: الآثار الناجمة على التمويل غير التضخمي

أولاً: آثار اللجوء للاقتراض لتمويل العجز

تختلف آثار الاعتماد على الاقتراض لتمويل عجز الموازنة باختلاف نوع وطبيعة القرض التي تعتمد عليه الدولة، لذلك سوف نتطرق إلى آثار القروض الداخلية وآثار القروض الخارجية من جهة أخرى.

1. آثار الاقتراض الداخلي:

عندما تقع الدولة في عجز في موازنتها العامة عادة ما تلجأ لتمويل هذا العجز عن طريق اللجوء إلى المدخرات المحلية وقد يكون ذلك بسبب عدم قدرة الدولة على تنمية إيراداتها العادية خصوصاً الإيرادات الضريبية، حيث تلجأ الحكومات إلى الاقتراض الداخلي وذلك عن طريق أدوات الدين العام الداخلي بحيث يتم الاقتراض من الجمهور غير المصرفي بواسطة بيع سندات الحكومة وأذونات الخزينة للأفراد والمؤسسات المالية، لذلك تعتبر هذه الطريقة من المصادر التمويلية غير التضخمية لأنها تعتمد على مدخرات حقيقية فلا يترتب عليها تغيير صافي في عرض النقود لأن مصدر الأموال المقترضة عبارة عن نقود سبق إصدارها وبالتالي هذه الطريقة ما هي إلا نقل للقدرة الشرائية من قطاع إلى قطاع آخر ما يؤدي عن طريق هذه الآلية إلى انخفاض عرض النقود، وفي الغالب ما تعتمد الدول على هذه الطريقة لتمويل عجز موازنتها خصوصاً الدول المتقدمة، لكن يشترط لنجاح هذه الطريقة وجود عدة شروط هامة وهي¹:

✓ أن تتوفر الدولة على سوق مالي نشط يتم تداول الأوراق فيه كل أنواعها، وهو ما يسهل تداول أدوات الدين المحلي.

✓ أن يكون سعر الصرف عملة الدولة مستقرة.

لابد ان تكون الدولة تتمتع بثقة لدى الأفراد والمؤسسات تؤهلها للحصول على المبالغ التي تحتاجها عن طريق هذه السندات وأن تحترم آجال الاستحقاق المحددة.

¹ علي كنعان، "الاقتصاد المالي"، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص ص 209، 211.

✓ لا بد أن لا تكون نسب التضخم مرتفعة وان يكون سعر الفائدة الذي تقدمه هذه الأدوات موجبا.

✓ لا بد أن تتمتع مختلف القطاعات بفوائض مالية وادخارات تمكنها من المساهمة في هذه العملية الاقراضية.

2. آثار الاقتراض الخارجي:

عندما لا تتمكن الدولة من سد عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض الداخلي فإنها قد تلجأ إلى الاقتراض الخارجي، وذلك سواء من الأسواق الدولية أو الاقليمية أو من مؤسسات عامة او مؤسسات خاصة، فالقروض الخارجية تشمل كل أنواع القروض التي تبرمها الدولة مع جهات خارجية حكومية او خاصة، وبالتالي عندما تعتمد الدولة على الاقتراض الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة فتظهر العديد من الآثار يكون اهمها خلال استعمال الدولة لمبالغ هذه القروض لتمويل نفقاتها المختلفة، والسبب في ذلك هو خلق الآثار التوسيعية على الاقتصاد المحلي بحيث تقوم الدول بإصدار ما يقابل ذلك بالعملة المحلية، ومع عدم كفاية الموارد المالية الداخلية تزايد اللجوء والاعتماد على القروض الخارجية، ومع ذلك زادت آثار هذا التمويل ويمكن ابراز اهم هذه الآثار فيما يلي¹:

- عندما تقوم الحكومة بإنفاق حصيلة القرض الخارجي لتمويل النفقات الاستهلاكية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار عند جمود الجهاز الانتاجي.
- التزايد الكبير في أعباء خدمات الديون الخارجية سواء فيما يتعلق بالفوائد او الأقساط خصوصا مع الاعتماد الكبير للمقرضين على تعويم أسعار الفائدة.
- يؤدي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلى اقتطاع جزء كبير من حصيلة الصادرات هذا البلد وذلك بسبب ارتفاع معدل خدمة الديون.

¹ أبو العيون محمود، التشابك المالي والنقدي وفعالية السياسة الاقتصادية، مصر المعاصرة، العدد4،5، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، 1989، ص 302.

- يؤدي تراكم اعباء الديون العامة الخارجية إلى السحب من الاحتياطات الدولية، وهو ما يؤثر على حجمها وبالتالي التأثير على استقرار الأوضاع الاقتصادية في الدولة بشكل عام.

- تؤثر القروض الخارجية بشكل كبير خصوصا عند تزايد المديونية على السياسات الاقتصادية الداخلية بحيث تكون الدولة مجبرة على تطبيق سياسات اقتصادية قاسية من أجل إعادة التوازن الاقتصاد الوطني، بحيث انه غالبا ما تنتهج الدول سياسات اقتصادية انكماشية من اجل تخفيض احتياجات النقد الأجنبي.

ثانيا: آثار اللجوء للتمويل بواسطة الزيادة في معدلات الضرائب

اضافة إلى الآثار السالفة الذكر، هناك آثار أخرى جراء اعتماد الحكومات إلى زيادة معدلات الضرائب من اجل تمويل عجز الموازنة العامة، بحيث تعتبر الضرائب من اهم الوسائل التي تعتمد عليها كمصدر للإيرادات فعندما يحدث في عجز الموازنة العامة للدولة غالبا ما تقوم الدولة برفع معدلات الضرائب من اجل زيادة الإيرادات لتغطية العجز في الموازنة العامة وتتجر نتيجة لهذه الزيادة في معدلات الضرائب العديد من الآثار أبرزها:¹

- تؤثر الزيادة في معدلات الضرائب على القدرة الشرائية للأفراد خصوصا عندما تقوم الدولة برفع الضرائب على القيمة المضافة، فتؤدي هذه الزيادة إلى خفض انفاق الطبقات المحدودة الدخل بسبب الأعباء الكبيرة للضرائب من جهة والدخل المنخفض من جهة أخرى.

- تؤثر الزيادة في معدلات الضرائب على حجم الاستثمارات في الدولة بحيث انه يمكن لهذه الأدوات أن تكون سلاح ذو حدين في تأثيرها على الاستثمار فتستعملها الدولة حسب وضعيتها الاقتصادية فيمكن من خلالها تشجيع الاستثمارات من خلال الاعفاءات والتخفيضات الضريبية على بعض الاستثمارات، كما يمكن أن تكون عقبة أمام تطور الاستثمارات في الدولة، فعندما تقوم الدولة برفع معدلات الضرائب على الأنشطة الاستثمارية أو استحداث انواع أخرى من أجل تمويل عجز الموازنة فهو يؤثر سلبا على الاستثمار وبالتالي تأثير الاقتصاد الوطني بشكل عام.

¹ عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسات المقارنة، مرجع سابق، ص 198.

- تؤدي المعدلات المرتفعة للضرائب إلى تخفيض حجم الإنتاج كما انها تؤثر في حجم العمالة في القطاعات التي تفرض عليها نسب مرتفعة من الضرائب وكل هذا جراء تأثير هذه المعدلات المرتفعة في عرض وطلب الأموال الإنتاجية.
- تأثر مستوى الطلب الكلي حيث يزداد التأثير الصافي في حجم الدخل القومي في الاقتصاد.
- يؤثر رفع معدلات الضرائب الرأسمالية على الادخار بحيث ينخفض الادخار، لأن المدخرين يقارنون بين التضحية باقتناء الحاجات الاستهلاكية والعوائد المتناقصة من مدخراتهم وهو ما يدفعهم لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار.

خاتمة الفصل الأول

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لعجز الموازنة العامة للدولة وكذا نظرة المذاهب الاقتصادية لمفهوم عجز الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى الأسباب و الآثار الناجمة عن هذه الظاهرة وتوصلنا لاستخلاص ما يلي:

1- يختلف مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة عبر المدارس الاقتصادية بحيث لاحظنا أن المدارس الاقتصادية لم تكن على درجة واحدة من الإتفاق والاختلاف، فالمدرسة الكلاسيكية بزعامه آدم سميث لا ترى أهمية لخلق عجز في الموازنة العامة أما كنير فدعا إلى تجاوز أفكار آدم سميث ونادى بتدخل واسع للدولة في النشاط الاقتصادي، أما المدرسة الكلاسيكية الحديثة تحت زعامه ملتون فريدمان فلقد جمعت بين أفكار آدم سميث الراضة لعجز الموازنة وأفكار كينز التي تدعو لخلق عجز في الموازنة العامة للدولة وكل هذه المدارس تنطوي تحت لواء الاقتصاد الرأسمالي ، أما الفكر الإشتراكي فيجيز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على أوسع نطاق بإعتبار أن الدولة التي تقوم بتنظيم الإنتاج وتوزيع الدخل القومي وبالتالي يمكن لها أن تقترض

2- تعتبر الساسة الانفاقية من ابرز أدوات سياسة الميزانية التي لها فعالية كبيرة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة لما لها من تأثير كبير في حجم النفقات العامة سواء بترشيد الإنفاق العام او تخفيضه ويكون ذلك على حسب الوضعية الاقتصادية للدولة، فقيام الدولة بترشيد الإنفاق العام وتوجيهه لأوجهه السليمة فسيؤدي ذلك.

3- يعتبر التأثير في الإيرادات العامة من ابرز الوسائل البارزة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، وتختلف فعالية الإيرادات العامة باختلاف نوع الإيراد المستعمل في علاج العجز، بحيث تعتبر الإيرادات العادية من أهم الإيرادات الفعالة في علاج العجز والتي لا تتجر عليها آثار سلبية على عكس الإيرادات غير العادية سواء كانت قروض أو إصدار نقدي

الفصل الثاني

الصيغ المستحدثة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في

الاقتصاد الاسلامي

تمهيد

بالنظر إلى تزايد دور الدولة في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية، تحتاج الدولة المعاصرة في تنفيذ مشاريعها العامة الى أموال قد تزيد من مقدار إيراداتها العامة المحدودة بالضرائب المفروضة، وليس أمام الدولة إلا الاقتراض بالفائدة حسب الأوضاع القائمة.

يمكن الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي التي يمكن تطويرها في نطاق الشريعة الإسلامية، للحصول على موارد هائلة للمشاركة في البناء الاقتصادي، واستحداث أدوات مالية يتم تداولها في الأسواق المالية، ويمكن استخدامها في تغطية العجز المالي للدولة الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية

تعتبر الأوراق المالية أدوات مهمة لتفعيل السوق المالية، فعملية البيع والشراء تمثل القناة التي تحمل الأثر إلى الاقتصاد، كما يمكن للصكوك أن تقوم بعملية توجيه الموارد المالية إلى النشاطات الأكثر كفاءة وفعالية.

تستخدم البنوك المركزية والحكومات هذه الأدوات لضخ أو سحب الكميات النقدية إما للتوسع أو للانكماش، وبفضل هذه الأدوات تستعين الحكومات بالبنك المركزي أو بالجمهور قصد حصولها على احتياجاتها من الموارد المالية.

اجتهد الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي لبعث سوق مالي، بتعيين مثل هذه الأدوات لتحقيق متطلبات الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف السوق المالي الإسلامي

إن فكرة الأسواق المالية تدرج تحت قاعدة المصالح المرسله وما لا جدل فيه أنها تساعد على تطوير الأعمال التجارية والاقتصادية التي هي شريان الحياة لكل المجتمعات المتقدمة وقد بين الله تعالى أنه لا قيام للمجتمع إلا بالمال¹، وعليه فإن وجود أسواق مالية وفق مقاصد الشريعة سيحقق أهداف المجتمعات المسلمة لما فيها من أدوات مالية تساعد على توجيه المال.

نص مجتمع الفقه الإسلامي على أهمية الأسواق في توصيات الندوة الخاصة بالسوق المالية من الوجهة الإسلامية والمقامة في المغرب بقوله: "في ضوء ما هو مقرر في الشريعة من الحث على ذلك أحد مقاصد الشريعة الإسلامية، وباعتبار ما سنتبعه هذا التعاون لسد من الحاجات العامة وأداء الكسب الحلال واستثمار المال وتنمية المدخرات، ولما للأسواق المالية من دور في تداول الأسواق وتنشيط استثماراتها، فإن العناية بأمر هذه السوق هي من تمام إقامة الواجب في حفظ المالي وتنميته باعتبار المال من حقوق دينية أو دنيوية". فالمجتمع البشري عامة والمسلمون خاصة بحاجة ماسة إلى الأسواق المالية وتنظيمها وضبطها لسد الحاجات العامة في الاستثمار².

¹ علي محي الدين القرة داغي، الأسواق المالية في الميزان، مجمع الفقه، ع7، ج1، ص 82.

² محمد صبري هارون، أحكام الأسواق المالية الأسهم والسندات، عمان - الأردن، دار النفائس الطبعة الثانية، 2009،

يرى محمد مطر أن السوق المالية هي: "الاطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشترتها، بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق هذا الجمع الذي يتم فيه، بشرط توفر قنوات اتصال فعالة بين المتعاملين في السوق بحيث تجعل الأسعار في أي لحظة زمنية معينة واحدة بالنسبة لأية ورقة مالية متداول فيها"¹، والبائع والمشتري يمكن ان نسميهما صاحب فيض وصاحب عجز لذلك عرف ويراها احمد أبو الفتوح الناقية "الجهاز الذي يتم من خلاله الاتصال بين الوحدات ذات الفائض وبين الوحدات ذات العجز."²، اما بالنسبة للسوق المالية الاسلامية فيمكن تعريفها على أنها "سوق منظمة تتعقد في مكان معين وفي اوقات دورية للتعامل الشرعي ببيعا وشراء لمختلف الوراق المالية، وتهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية وتوجيهها نحو المشروعات المختلفة"³.

ومن خلال التعريف يمكن استخراج خصائص سوق الأوراق المالية الاسلامية والمتمثلة فيما يلي:⁴

1. أنها سوق تقل فيها المضاربة على أسعار الأوراق المالية بدرجة كبيرة، وذلك بسبب المنع الشرعي لكثير من المعاملات، وبسبب السياسة المالية المتعمدة على الزكاة، والتي تفرض عبئا مرتفعا على المتاجرة بالأدوات المالية والعملات بينما تفرض عبئا بسيطا على الامتلاك الطويل الأجل للأدوات المالية بدافع الاستثمار.
2. أنها سوق تهتم بالسوقين الولية والثانوية بشكل مكافئ، وتعتبر أن معيار كفاءة الأسواق المالية، هو مدى تمويلها للمشروعات المنتجة الجديدة، ولا تركز على حجم التداول القائم على كم موجود أصلا في الأدوات المالية، باعتباره المؤشر الأساسي لتقدير مدى كفاءة السوق المالية.

¹ محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الاطار النظري والتطبيقات العلمية"، دار وائل، الأردن، 2006، ص 153.

² احمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص 16.

³ أحمد محي الدين أحمد، "أسواق الأوراق المالية وآثارها الانمائية في الاقتصاد الاسلامي"، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الاسلامي، مجموعة دلة البركة، إدارة التطوير والبحوث، قسم البحوث والدراسات الشرعية، الكتاب الثاني، 1995، ص 24.

⁴ صالح عبد الله كامل، دور المصارف الاسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 263، أكتوبر 2002، ص 20.

3. أنها سوق لا تكون أدوات الدين والاقراض هي الغالب في تعاملاتها، وإنما تشجع وتحفز على أدوات الملكية بشكل واسع، وتستحدث من الصيغ الاستثمارية، كل ما يخدم عمليات التبادل الحقيقي للسلع والخدمات.

المطلب الثاني: ماهية الصكوك المالية

تعددت مسميات هذه الأدوات فالبعض يعبر عنها بالأوراق المالية والبعض الآخر شهادات الاستثمار كما يسميها آخرون بالصكوك الإسلامية، لكن أصبح مصطلح: الأوراق المالية" مرتبط بالسندات والأسهم أما الصكوك فهو مرتبط بالصكوك الإسلامية، أو الأدوات الإسلامية. تعرف الصكوك أو الأدوات المالية الإسلامية بأنها " صك يمثل حصة شائعة في مال جمع بقصد استثماره للحصول على ربح يصدره الشخص المستثمر بصفة مضاربا أو يصدره شخص آخر لحساب المستثمر يقبل التداول، والتحويل إلى نقود".¹

¹ المجمع الفقهي، ع6، ج2، ص 1417.

المبحث الثاني: صكوك المقارضة والمشاركة

من أهم الصيغ التي تم تطويرها في ظل الممارسة المعاصرة للاقتصاد الإسلامي والتي أثبتت فعالية في التطبيق هي صكوك المضاربة أو المقارضة، إضافة إلى أسهم المشاركة هاتان الصيغتان اللتان تقومان على أساس المشاركة في الربح والخسارة ويمكن توضيح هذه الصيغ ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال تناول العناصر التالية:

✓ صكوك المقارضة (المضاربة) ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

✓ صكوك المشاركة ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: صكوك المقارضة

تعتبر صيغة المضاربة أو القراض أو المقارضة كأفضل صورة توضح العلاقة بين رأس المال وجهد الإنسان دون إفراط ولا تفريط وتتمتع هذه الأداة بفعالية كبيرة في تعبئة الموجودات النقدية وإدخالها في دائرة النشاط الاقتصادي، ثم تحويلها إلى استثمار منتج عن طريق عمل مشترك أو مؤسسة، وكما أن رأس المال في المضاربة يمكن أن يكون كتلة واحدة يقدمها شخص واحد أو أكثر، كذلك يمكن أن يكون رأس مال المضاربة مقسماً إلى حصص متساوية يملك كل صاحب حصة بمقدار ما يشتره من حصص حيث يعطي له الإثبات حصة سند بذلك¹، ويسمى مجموع هذه الصكوك بصكوك المقارضة، و سوف نوضح هذه الاداة المالية من خلال تعريف صكوك المقارضة، وتوضيح دورها في تمويل عجز الموازنة العامة.

أولاً: تعريف صكوك المقارضة (المضاربة)

يعرف مجمع الفقه الإسلامي في دورته الرابعة المنعقدة في جدة - م ع س - (18 - 23 جمادى الآخرة 1408 هـ) الموافق ل 06 - 11 فبراير 1988) سندات المقارضة بأنها أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة بإصدار صكوك ملكية رأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه.²

¹ جميل احمد، مرجع سابق، ص 216.

² مجمع الفقه الإسلامي، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي، دمشق، دار القلم، 1998 / 1418،

كما عرف عبد العزيز الخياط صكوك المقارضة الحكومية بأنها: "الصك المقابل المتداول الذي تصدره الحكومة أو احد مؤسساتها، ويمثل تمويلا طويلا الأجل بعقد عادة عن طريق الاكتتاب العام¹.

أي ان صكوك المقارضة هي عبارة عن صكوك ملكية بأسماء مالكيها مقابل تقديم اموالا لصاحب المشروع من اجل إقامته وتشغيله، والحصول على نسبة مئوية في العقد من إجمالي النتيجة وبالتالي فهي لا ترتبط بفوائد ثابتة.

ومما سبق يمكن أن نستنتج الفرق بين القرض الربوي وصكوك المقارضة، وهو أن لصاحب القرض الربوي الحق برأس ماله مضافا إليه فوائد مؤكدة محددة ومشروطة، في حين أن للمقارض الحق في رأس ماله مضافا إليه حصته من الربح المعلومة نسبتها فقط، أو مطروحا منه الخسارة عند حصولها.

القرض الربوي = رأس المال + فوائد محددة

صك المقارضة = رأس المال + (-) نسبة محددة من الربح (الخسارة)

ثانيا: دور صكوك المقارضة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة:

يمكن أن تستخدم الدولة هذه الصيغة التمويلية الاستثمارية لتغطية جزء من عجز موازنتها العامة عن طريق طرح صكوك المقارضة (المضاربة)، بدلا من صكوك الخزينة، لتعبئة الاموال اللازمة لتمويل انفاقها العام (التزامات الخزينة العامة)².

انطلاقا من طبيعة صكوك المقارضة (المضاربة) وشروط عملها يمكن اعتبارها الأداة المناسبة التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تمويل المشروعات التي من طبيعتها أنها ذات عائد او ربح، وكذلك مشروعات إنتاج السلع والخدمات القابلة للبيع في السوق، بحيث تقوم الحكومة ممثلة في إحدى مؤسسات القطاع العام بإصدار كمية معينة من هذه الصكوك وطرحها للاكتتاب العام لتمويل مشروع معين او لتوسيع مشروع محدد، بحيث تشكل قيمة صكوك المقارضة قيمة الاموال

¹ حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، 188.

² احمد حسين يونس، معالجة عجز الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الاسلامي، دراسة مقارنة، مجلة الادارة العامة، العدد الأول، مايو 1988، ص 198.

التي تحتاجها الحكومة، فتكون مضاربة يخلط فيها المضارب ماله مع مال المضاربة، وهو جائز في المذاهب الأربعة، وهذا قبل بدأ المضارب عمله.

ولابتعاد رب المال عن الإدارة أثر مهم بالنسبة لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة نظرا لما تحققه من هذا الفصل من الاحتفاظ بمشروعات الموازنة كلها في إطار تصرف السلطة العامة وعدم تدخل الجهة الممولة بالقرار الإداري للجهات الحكومية الامرة بالصرف.¹

يمكن ان تتم العملية كما يلي:

1. تقوم الحكومة بإصدار نشرة تشمل:

✓ القيمة الإسمية للإصدار.

✓ وصف المشروع وبيان الجدوى الاقتصادية منه.

✓ نسبة توزيع الأرباح السنوية بين إطفاء السندات والأرباح المستحقة لمالكي الصكوك.

✓ مواعيد الاكتتاب العام ودفع الأرباح وإطفاء الصكوك.

✓ تحديد فئة الصكوك، وشروط الإصدار.

2. يقوم مستثمرون بشراء صكوك المقارضة المحددة القيمة مقابل الحصول على نسبة محددة من أرباح المشروع، حسب ما ورد في نشرة إصدار السندات.

3. لا تنتج صكوك المقارضة فوائد ربوية وتوزيع الأرباح بنسبة المساهمة في رأس المال المشروع.

4. لا بد ان يكون المشروع محددًا او مما يمكن ان يكون له -بطبيعته -ذمة مالية مستقلة بحيث تتضح في نهاية السنة المالية أرباحه المعدة لإطفاء الصكوك.²

5. يجوز للهيئة المصدرة ان تتفق مع البنوك الإسلامية على إدارة إصدار صكوك المقارضة، وتغطيتها وتسويقها لقاء أتعاب مقررة تدفع من حصيلة الإصدار.³

6. يمكن ان تكون صكوك المقارضة على نوعين (نوع خاضع للاستهلاك او الاطفاء، بحيث ينتهي الأمر إلى تملك الدولة للمشروع بعد إطفاء او استهلاك جميع الصكوك ولهذا النوع شروط ذكرها مجمع الفقه الإسلامي بقراره رقم 88/8/4د5 في دورته الرابعة المنعقدة في جدة عام 1408 واهم

¹ منذر محق، مرجع سابق، 1997، ص 30.

² نفس المرجع، ص 45.

³ حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 190.

هذه الشروط أن يكون إطفاء الصك بقيمته السوقية وأما النوع الثاني فالأولى يتضمن شرط الإطفاء بحيث تبقى ملكية الصك دائمة لصاحبه.¹

7. صكوك المقارضة قابلة للتداول بسعر السوق، وذلك بعد بدأ المشروع فعلاً وتحول موجوداته إلى أن تغلب عليها الأعيان والحقوق ولا الديون والنقود، وهو شرط ينطبق على أسهم المشروع أيضاً، كما أنها قابلة للاستعمال في عمليات السوق المفتوحة أيضاً.²

8. يمكن في صكوك المقارضة وحسب قرار مجمع الفقه الإسلامي المذكور سابقاً إدخال مبدأ ضمان الطرف الثالث لقيمة إصدار الصك - رأس مال - بتوافر 3 شروط:³

✓ القيمة المالية المستقلة للضمان.

التبرع بالضمان.

✓ استقلالية عقد الضمان عن عقد المضاربة.

في هذا الإطار ومن التجارب المعاصرة في الدول الإسلامية، التجربة الأردنية حيث نص قانون صكوك المقارضة الأردني على أن تقوم الحكومة بكفالة تسديد قيمة صكوك المقارضة الإسمية الواجب إطفائها بالكامل في المواعيد المقررة، (ولقد أقرت ذلك لجنة الافتناء الأردنية)، فإذا تم ذلك فلا داعي لأن ينص قانون صكوك المقارضة على تحمل المكتتبين الخسارة.

وحتى يمكن لصكوك المقارضة وغيرها من الصكوك أن تكون ذات فعالية وتحقق أثرها في سحب قدر من مدخرات الأفراد لابد وان تكون هذه الشهادات بفئات تتيح لصغار المدخرين أن يكتتبوا فيها كما يجب أن تكون ذات سهولة عالية.

المطلب الثاني، أسهم الشركات

تستطيع الدولة إذا أرادت رؤوس الأموال لتنفيذ المشروعات الكبيرة والمشروعات المتعلقة بالخدمات العامة أو الصناعات الثقيلة أن تلجأ إلى الحصول على رأس المال اللازم لتمويل هذه

¹ منذر قحف، مرجع سابق، ص 45

² المرجع السابق، ص 45 - 46.

³ اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، اللجنة الاقتصادية، الأدوات المقترحة

لتمويل عجز الموازنة العامة، الكويت، مطبعة السلام، محرم 1417هـ/ يونيو 1996م، ص 48، 49.

المشروعات وعن طريق إصدار أسهم تملك بحيث تقوم الدولة بطرح أسهم هذه الشركات للبيع

بهدف تمويل مشروع جديد ويتم طرحها بناء على أسلوب المشاركة في الربح والخسارة كما يلي:

1. تقوم الحكومة متمثلة في الخزينة العمومية بإصدار أسهم المشاركة الحكومية بأسعار محددة او تقوم ببيعها للجمهور أو للبنوك التجارية.

2. يكون كل حامل سهم مالكا لمقدار ما يمثله السهم من رأسمال المشروع.

3. للحكومة أن تطرح الأسهم بمقدار حاجتها للمال.

4. تكون إدارة المشروع مشتركة بين ممثلي الحكومة وبين المساهمين المنتخبين من مجموع الأعضاء سواء كانوا أفرادا أو ممثلي المؤسسات التجارية والمالية وإذا أرادت الحكومة أن يكون لها اقلية في اعضاء مجلس الادارة، وجب عليها أن تساهم بما يزيد عن نصف تكاليف المشروع، ولها كذلك رئاسة مجلس الادارة.

5. يتم تقدير العائد من الأرباح لكل سهم حسب الشروط المتفق عليها بين الحكومة والشركاء مع الأخذ بعين الاعتبار مقدار مساهمة كل طرف في المشروع، ومقدار ما قدم من عمل وخدمات، فلو كان العمل من جانب الحكومة فلها أن تأخذ زيادة في الربح، ولو كان المال متساويا.

6. إذا حدثت خسارة يتحملها كل مساهم في المشروع حسب نسبة رأس ماله المستثمر في المشروع.

7. لكل حامل منهم الحق في بيع اسهمه، وبهذا تنتقل الملكية وحق الحصول على الربح للمشتري.

وتمكن هذه الصيغة التمويلية من اشراك القطاع الخاص في الملكية مشروعات قائمة وتمكينهم من ادارتها ومراقبة عمليات تسييرها، مع احتفاظ الدولة بنسبة معينة من رأسمالها تمكنها من اتخاذ بعض القرارات الادارية الهامة، كما يمكن أن تقوم بإنشاء مشاريع اقتصادية أو توسيع وحدات اقتصادية ناجحة قائمة أو انجاز مشروعات.¹

ومما سبق يمكن ان نستنتج أن اسهم المشاركة تعتبر من أفضل الحلول التي يمكن أن تحقق فعالية في القضاء على المشاكل التي تعاني منها مؤسسات القطاع العام في اغلب الدول

¹ صالح صالح، مرجع سابق، ص 110.

النامية عموما والدول الإسلامية خصوصا، هذه المشاكل التي حدثت نتيجة لعدة عوامل أهمها البيروقراطية، التسيير الفوضوي والتي أدت إلى خسائر كبيرة ومتراكمة.

ويمكن وباللجوء إلى صيغة المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص إعادة تأهيل هذه المؤسسات بدلا من بيعها بأثمان منخفضة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وذلك عن طريق إشراك القطاع الخاص فيها بدءا من عمالها إلى إدارتها إلى باقي المؤسسات والبنوك التجارية والأفراد وبالتالي يصبح حملة الأسهم ملاكا. لهذه المؤسسات من جهة، ولهم الحق في إدارتها وتسييرها في إطار الشروط المتفق عليها في العقد ومما يكون له وعلى الأرجح فعالية أكبر في تسيير هذه المؤسسات.

كما ان نظام التمويل بالمشاركة يمكن أن يكون بديلا للاقتراض الخارجي بحيث يمكن أن يتم ذلك من خلال.

1. تجميع مدخرات الأفراد في مؤسسات استثمارية (صناديق استثمارية) تقوم بدورها بالبحث عن مجالات للاستثمار ويكون أصحاب هذه المدخرات شركاء بالغرْم والغنم (الخسارة والريح).
2. أو من خلال مؤسسات التمويل الإسلامية (البنوك الإسلامية أو غيرها من المؤسسات المالية القائمة على أساس المشاركة) التي تشارك المستثمرين مشاريعهم من خلال تقديم الاموال لهم، ويتم الانفاق على شكل المشاركة بين المستثمر والمؤسسة المالية الإسلامية.
3. كما يمكن أن يتم ذلك من خلال مشاركة المستثمر المحلي (قطاع خاص أو عام) مع المؤسسات التمويل الأجنبية.

المبحث الثالث: أدوات التمويل الأخرى

المطلب الأول: صكوك الإجارة

صكوك الإجارة هي صكوك تصدر من الحكومة أو احد أجهزتها تمثل صكوك ملكية مرتبطة في أدوات وآلات ومعدات وأصول ثابتة وتجهيزات او عقارات للحائزين عليها فيمكن للحكومة إصدارها بدلا من استهلاك العقارات والآلات والتجهيزات، يمكن للدولة استئجارها وإصدار سندات ملكية أعيان مؤجرة قابلة للتداول لمالكيها¹

وتتمتع هذه الصكوك بخصائص مهمة منها ثابت العائد، وقابليتها للتداول، وقلة المخاطر، وخضوعها لعوامل العرض والطلب في السوق المالية، ومرونتها العالية، حيث يمكن إصدارها بآجال متعددة لأعيان متنوعة.²

الفرع الثاني: صكوك السلم

يمكن ان يشتمل بيع السلم أي انتاج قومي في العالم الاسلامي من مختلف الاصناف ويمكن عن طريق ترتيب إصدارات السلم الأول ثم السلم الموازي في ايجاد سوق العرض والطلب على صكوك السلم المرتبطة بأهم عناصر الانتاج القومي في البلد الاسلامي.³

لذلك يمكن للدولة استخدام هذه الصيغة التمويلية بإصدارها لصكوك السلم وتشتمل الانتاج القومي للدولة، كما هو الحال بالنسبة للنفط في بعض الدول العربية مثل الجزائر ودول الخليج العربي، حيث يمكن للدولة إصدار صكوك سلم، تسمى صكوك سلم نفطي وتتم العملية كما يلي:

1. تطرح الدولة للجمهور بيع كذا برميل من النفط محدد الوصف والوزن والنوع وغيرها من على أن تسلم الكمية للمشتري أو وكيله في يوم محدد وفي المكان الذي يتفق عليه.

2. يدفع المشتري في السعر مقدما للدولة.

3. لما كان من الصعب على الفرد او المؤسسات المالية كالمصارف وغيرها القيام بعملية بيع هذه السلعة بنفسها، فلها أن توكل ذلك للدولة للقيام ببيع حصتها التي اشترتها نيابة عنها في الأسواق العالمية، مع تفويضها باتخاذ قرار البيع، الثمن واستكمال جميع الاجراءات اللازمة.

¹ اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 50.

² منذر قحف، مرجع سابق، ص ص 42 - 43.

³ سامي حمود، مرجع سابق، ص 221.

4. لسهولة عملية طرح مثل هذه الأداة يمكن أن تطرح على شكل صكوك تحدد قيمتها كذا برميل من النفط، ويسمى ذلك الصك صك سلم نفطي.

5. يكون ربح الصك هو الفرق بين سعر الشراء البترول (والذي تحدده الحكومة بحيث يغري المشتري) وسعر بيعه عنه استحقاق اجله (الذي يحدده السوق في حينه).

غير أن المشكلة التي يمكن ان تواجه تطبيق هذه الأداة هي عندما تكون الاسعار مضطربة، بحيث يصعب التنبؤ بما ستكون عليه الأسعار عند الاستحقاق، وبصعب التغلب على هذه العقبة لأن ذلك يتطلب التعاقد على بيع دين السلم قبل قبضه وهو أمر مخالف للرأي المتفق عليه عند الفقهاء قديما والعلماء المعاصرين حديثا، خاصة أن الأخذ بهذا الرأي على الرغم من صعوبة ايجاد مستند فقهي له - يصطدم بصعوبة أخرى وهي أن الصك يصبح صوريا فقط، يمثل نقدا حالا بنقد مؤجل أكثر منه ببيع السلم، ومع استعمال كلمة بترول في الصك دون وجود حقيقة البيع.

ويشترط في عقد الاستصناع ان تكون المادة من الصانع، فلو كانت المادة من طرف المستصنع، فسوف يكون العقد ايجار.¹

ويمكن للبنوك استخدام هذه الصيغة بأي من الخيارين:²

1. يمكن للبنك ان ينشأ مصانع لانتاج المصنوعات وذلك لتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمادة الخام ويمكن بهذه الطريقة أن يطبق عقد الاستصناع مع طالبي الصنع.

2. كما يمكن للبنك أن يكون شريكا للصانع او المصانع، ويأتي من هذه المشاركة أنه قد يتعامل شركاؤه بالاستصناع مع زبائنهم.

ويختلف بيع السلم عن الاستصناع في ثلاثة نقاط هي:³

1. لا بد من دفع الثمن فيه عند العقد.

¹ مصطفى فضلي مولي عوض الله، التمويل التتموي لرأس المال الثابت في الصناعة، تجربة السودان، ندوة: صنع تمويل التنمية في الاسلام، الخرطوم، 25 - 27 رجب 1317 هـ (18 - 20 يناير 1993)، جدة، البنك الاسلامي، 1995، ص 59.

² المرجع السابق، ص 59.

³ منذر قحف، مرجع سابق، ص ص 29 - 30.

2. يشترط فيه ان تكون السلع الممولة معيارية، أي خاضعة لأوصاف ومحددات كالنفط ومما يمكن وجوده في السوق.

3. لا يشترط فيه وجود عنصر مصنع في السلعة موضوع العقد، كما هو الشأن في الاستصناع.

ثانيا: دور عقد الاستصناع في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

يصلح التمويل بالاستصناع بصورة رئيسية للحصول على التمويل متوسط الجل من البنوك الاسلامية وغيرها من مؤسسات التمويل، ويمكن للدولة استخدامه بصورة رئيسية للإنشاءات وتوريد السلع والمعدات ووسائل النقل وسيكون ربح البنك هو الفرق بين كلفة الانشاءات وثمان بيعها للحكومة بعقد الاستصناع.¹

يمكن تحويل عقود الاستصناع إلى صكوك ذات استحقاقات متتالية، حيث ان صكوك الاستصناع شبيهة بصكوك السلم من حيث كونها تعاقد على تقديم سلعة او خدمة، أي تعاقد على تصنيع سلعة معينة، ولكن يختلفان من حيث انه يشترط في الاستصناع تقديم التمويل، ولا يكون المصنوع مما يوجد في الأسواق ولا بيان مدة الصنع والتسليم.²

كما ان التمويل بالاستصناع في حقيقته اشمل من التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء، لأن الاستصناع يتضمن أمرا بالصنع إذا كانت السلعة مما يصنعها الطرف الممول او يستصنع غيره بها، أو امرا بالشراء إذا كانت السلعة مما يشتريه الصانع من السوق جاهزا.

1. إذا كانت السلعة مما يصنعها الطرف الممول او يستصنع غيره بها، نجد التطبيق ينصب على مقاولات المباني حيث:³

✓ يعقد البنك الاسلامي استصناع مع وزارة التعليم او وزارة الاتصالات لبيعها استصناع مباني المدارس مثلا.

✓ يعد توقيع هذا العقد الأول، الذي يكون فيه الثمن مؤجلا أو مقسما على عدة أقساط، تبدأ بعد تسليم المبنى أو التركيبات جاهزة للاستعمال.

¹ منذر قحف، مرجع سابق، ص 50.

² صالح صالح، مرجع سابق، ص 115.

³ منذر قحف، مرجع سابق، ص 50 - 51.

✓ يقوم البنك بالدخول في استصناع آخر مع مقاول يقوم بتنفيذ البناء او التركيبات، ويكون دفع الثمن في هذا الاستصناع حالاً، أو على أقساط تنتهي عند استلام البناء من قبل البنك الاسلامي.

✓ يجعل البنك الاسلامي مدة التسليم في العقد الثاني أقل بوقت قصير عن مدة التسليم التي التزمت بها للجهة الحكومية، حتى يتيح فرصة الكشف عن المبنى وتسليمها.

✓ حساب ربح البنك الاسلامي في هذه المعاملة هو الفرق بين ثمن المبيع في العقد الاستصناع الأول والثمن في عقد الاستصناع الثاني.

✓ يظهر عقد القيمة الاجمالية للمقولة، وهو المبلغ الذي تتعهد الجهة الحكومية بدفعه للبنك الاسلامي في المواعيد المتفق عليها.

2. إذا كانت السلعة مما يشتريه البنك الاسلامي من السوق مباشرة، فإن عقد الاستصناع فيها لا يتخلف عن المرابحة للأمر بشراء الاسهم فقط.

المطلب الثاني: صكوك الانتاج¹

التمويل بالمشاركة في الانتاج هو نوع من التمويل، يتجلى بتملك الممولين لمشروع قابل للتشغيل نحو جسر أو نفق، أو سكة حديدية، وتقوم السلطة العامة على إدارته على أساس المشاركة في العائد الاجمالي له، وهو واضح في المزارعة والمساقاة، حيث توضع الأرض والشجر تحت تصرف الزارع الذي يتقاسم مع مالكةا مجمل الانتاج حسبما اتفقا عليه.

ولقد نص العنابلة على جواز التمويل بالمشاركة في الانتاج، في غير المزارعة والمسافات.

قياسا عليهما²

وعلى هذا الأساس يمكن تحويل التمويل بالمشاركة في الانتاج إلى صكوك ملكية، بمشروع تنتم فيه مقاسمة الإنتاج بدلا من العائد الصافي، وهي تصلح لتمويل جسر أو طريق يكون العبور فيه للسيارات برسم أو لإدارة مشروع قائم فعلا، مثل حديقة حيوانات يدخلها الناس برسم معين، فيكون بيعه على طريقة أسهم الانتاج خوصصة للمشروع.

¹ منذر قحف، مرجع سابق، ص 46 وما بعدها.

² نفس المرجع، ص 31.

صكوك الانتاج يمكن تطبيقها في المشروعات ذات الايراد، او مشروعات البنية الاساسية التي يمكن صياغتها بشكل يجعل لها ايراد، ولكنها لا تصلح للموجودات الثابتة غير ذات الايراد. ويمكن استعمال أسهم الانتاج في عمليات السوق المفتوحة من قبل المصرف المركزي مثل غيرها من الاوراق المالية التي تستند إلى ملكية الأعيان والمنافع.

المطلب الثالث: تحصيل الزكاة ومدى إمكانية اتخاذها أداة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة

يرى بعض العلماء المعاصرين: " أنه يمكن اللجوء إلى تعجيل الزكاة قبل تمام الحول لمواجهة العجز المالي الحكومي، مستدلين في ذلك بأقوال الشافعية، والحنابلة والحنفية، وهو الرأي الذي عارضه الامام مالك، إلا أن يكون قرب الحول او قبله بشيء يسير".¹

وأن ما جعل من الزكاة لا يستخدم في مصارفها فحسب، بل يجوز سد الحاجات العامة به، ثم توزيعه على مصارف الزكاة عندما يحل وقت استحقاقها على المالك، وبالتالي المساعدة في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة.

غير ان النظرة الفاحصة، تبين أن التعجيل رخصة لصاحب المال الذي وصيت فيه الزكاة، فله أن يعجل زكاته، وان لم يؤديها في وقتها، وبالتالي لا يمكن إلزام الدولة لأصحاب الأموال على تعجيل زكاتهم سنتين او ثلاثة او اكثر، وبناء على ذلك لا يمكن للدولة الاعتماد كثيرة على هذه الأداة في تمويل العجز المالي لها خاصة إذا تجاوزت فترة العجز أكثر من سنتين او ثلاثة، أو كان العجز دائماً.

¹ عمد علي القرني، مشكلة العجز المالي الحكومي في الاقتصاد الإسلامي، البصيرة، دورية تصدر الجزائر، العدد الخامس، 1420هـ/2000، ص 36.

المبحث الرابع: الصكوك (القروض) الحسنة :

يعد الاقتراض الحكومي في الاقتصاد الوضعي، اكثر الوسائل نجاعة في معالجة أزمات السيولة المؤقتة، ولذلك تميل الدول في الوقت المعاصر، وكما أشرنا إلى ذلك الاقتراض من الجمهور او البنوك او البنك المركزي.

ويتضمن النوعان الأول والثاني الاقتراض بالفائدة، إما عن طريق إصدار صكوك قابلة للتداول يدفع مقابل قيمتها الاسمية فائدة دورية، او الاقتراض المباشر للجهاز المصرفي بفائدة. أما الاقتراض من البنك المركزي، فهو يتضمن اصدار جديد للنقود، قد لا يقابله نمو في الطاقة الانتاجية الحقيقية في الاقتصاد الوطني الامر الذي يؤدي في بعض الأحوال إلى اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، وبالتالي تدهور القوة الشرائية للنقود.

واما في النظام المالي الاسلامي فإن الاقتراض كوسيلة لمواجهة أزمة السيولة امر جائز، ومتفق عليه عند جمهور الفقهاء، أمثال الامام الغزالي¹، والشاطبي²، والماوردي³...، وعند معظم العلماء المعاصرين، غير ان القروض المنفق عليها هي القروض الشرعية أي القروض التي لا تتضمن فوائد عليها.

ولقد تأكد علميا وعمليا الآثار السلبية والأضرار التي تنجم عن التمويل بالقروض الربوي، هذه الأضرار لا تتوقف فقط عند المستوى الأخلاقي، بل تتعداه إلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، لذلك فإن القروض المسموح بها هي القروض الحسنة، أي القروض الشرعية التي لا تقوم على سعر الفائدة (الربا) بل على الاحسان، وسوف نورد بعض الطرق المحتملة لهذا النوع من القروض:

✓ اصدار السندات.

¹ أنظر في ذلك، اللجنة الاستشارية العليا للهمل على استكمال تطبيق الاحكام الشرعية الاسلامية، مرجع سابق، ص ص 43 - 44.

نقلا عن: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، شفاء الخليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، بغداد، مكتبة الارشاد، 1390، ص 241 وما بعدها.

² المرجع السابق نقلا عن: أبو اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي، الاعتصام، بيروت، دار الكتب، 2، 395/1341.

³ أنظر في ذلك: يعد الحياي، مرجع سابق، ص 240، نقلا عن: علي بن عمر حبيب الماوردي، الاحكام السلطانية، القاهرة، دار الفكر، 1404، ص 212

✓ الاقتراض من نقود الودائع التي يولدها النظام المصرفي.

✓ الاقتراض من البنك المركزي (التمويل التضخمي، الاصدار النقدي).

المطلب الأول: اصدار الحكومة

ليس من المعتاد ان تصدر الحكومة صكوك الاقتراض الحكومي على شكل قروض حسنة، تتضمن التعهد بكل قيمة الاسمية للصك فقط، ذلك انها ستخلو من الحافز المادي الذي يدفع الأفراد إلى شرائها.

غير ان الحافز المادي الذي يمكن أن يدفع الأفراد في مجتمع مسلم متكامل إلى شرائها، هو دافع الوطنية والمسؤولية الاجتماعية، خاصة وأن تلك الصكوك تتميز بالضمان، فعاملها دائن للحكومة، كما يمكن للحكومة الزام بعض الفئات من الناس (رجال الاعمال، شركات) بالاكتتاب بها لفترة محددة.

وعلى هذا الأساس اقترح البعض أن تضمن الحكومة لعاملي تلك الصكوك حماية من آثار التضخم، بالإغراء بالمحافظة على قيمة القرض في حالة التضخم المتوقع، حيث يكون القرض بعملة أجنبية ذات قيمة مستقرة نسبياً.¹

كما اقترح البعض الآخر على الأفراد الذين لا يستثمرون اموالهم لعدم رغبتهم في تعريضها للمخاطرة، ويودعونها في حسابات ادخارية لدى البنوك التجارية، تحويل هذه المدخرات من البنوك التجارية إلى الحكومة، حيث أن الايداع لدى الحكومة أكثر أمناً وضماناً لإرجاع النقود عند انتهاء مدة القرض.²

والاقتراض بإصدار صكوك منافع متعددة، منها دوره في نقل العبء المالي عبر الأجيال، ففي المشاريع ذات الأجل الطويل، أن تلك التي لا يعني المجتمع أكلها إلى بعد عدد من السنين، يصبح الاقتراض بإصدار الصكوك أكثر ملائمة من التمويل بفرض الضريبة، وذلك أن حصيله هذه الصكوك سوف تسدد في النهاية بفرض الضرائب، ومن ثم يمكن اجراء ذلك فتفرض الضرائب على الجيل الذي يتمتع بالآثار المفيدة لهذا المشروع وليس على الجيل الذي ربما لن يستفيد من

¹ منذر قحف، مرجع سابق، ص 32.

² محمد نجاه الله صديقي، النظام المصرفي اللاروي، جدة: المركز العالمي للأبحاث الاقتصادية الاسلامي، جامعة الملك

عبد العزيز، 1405هـ، ص 102 وما بعدها

هذا المشروع، وتعطي الصكوك القدرة على تحويل العبء المالي عبر الأجيال فتحقق ذلك الغرض.¹

المطلب الثاني: الاقتراض من نقود الودائع التي يولدها النظام المصرفي

اقترح بعض الكتاب الاقتصاديين المسلمين المعاصرين أن يكون للحكومة الحق في الاقتراض من النقود التي يولدها النظام المصرفي سيولة قدرها مثلاً: 10 أضعاف النقود ذات الطاقة العالية (النقود التي أصدرتها الحكومة) يمكن أن يقرض 20% من ذلك للحكومة قروضاً بدون فوائد.²

وبمعنى آخر هو عبارة عن الزام البنك المركزي للبنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة أكبر من الاحتياطي القانوني المودع لديه على ان يسمح للحكومة باستخدامها بدون فوائد. وعلى هذا الأساس اقترح انشاء البعض انشاء مؤسسة مستقلة للودائع الجارية، يودع الأفراد فيها نقودهم وتعمل بنظرية الاحتياطي الجزئي، أما ما تولده من نقود الودائع فيستخدم كله لصالح الحكومة.³

ويتطبيق هذا المبدأ يكون الانتفاع من الودائع الجارية لصالح المجتمع كله متمثلاً في بنود الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثالث: الاقتراض من البنك المركزي

يرى بعض العلماء أنه يمكن للدولة اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد، أو ما يعرف بالتمويل بالعجز أو التمويل التضخمي كأحد الأساليب الممكنة لتغطية احتياجات الدولة التمويلية عند عجز مواردها المالية عن القيام بذلك.

غير ان هذا الرأي عارضه البعض ورفضوا استخدام سياسة التمويل التضخمي لتمويل العجز المالي الحكومي، لما ينطوي عليه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية على الاقتصاد القومي، أهمها التضخم وارتفاع الأسعار، وانتشار البطالة، وإعادة توزيع الدخل القومي لصالح

¹ محمد نجاه الله صديقي، المرجع السابق، ص 102.

² محمد عمر سابرا، مرجع سابق، ص 56.

³ محمد علي القري، مرجع سابق، ص 34.

الأغنياء والملاك على حساب الفقراء، وهو ما يتعارض مع أسس العدالة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي.¹

غير أنه يمكن القول بأن لجوء الحكومة إلى هذه الأداة يجب أن يكون مرتبطاً بالآثار التي يمكن أن تتجم عنه، أي أنه ثبت يقيناً أن لهذا النوع من الاقتراض آثار إيجابية عن النشاط الاقتصادي، كما يحدث في حالات الكساد عندما يكون هناك عوامل إنتاج عاطلة، ويترتب عن تؤدي هذه الكمية النقدية الجديدة إلى تشغيل عوامل الإنتاج العاطلة وبالتالي التخفيض من حجم البطالة وزيادة حجم الإنتاج، في هذه الحالة تكون منفعة أرجح من مضاره، وبالتالي يمكن اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد.

¹ سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 242.

خلاصة الفصل الثاني

وفي الأخير يمكن الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامية التي يمكن تطويرها في نطاق الشريعة الإسلامية، للحصول موارد مالية هائلة للمشاركة في البناء، واستحداث الأدوات مالية يتم تداولها في الأسواق المالية، كقيلة بتشجيع فوائض القطاع الخاص نحو تمويل عجز الموازنة العامة، إذا ما تم عرضها للبنوك والأفراد بشكل يجعلها تنافس الاستعمالات الأخرى للموجودات النقدية.

إن وسائل التمويل الإسلامية يمكن أن تكون على شكل عقود تمويلية كبيرة، كما يمكن أن تكون على شكل صكوك ذات قيم اسمية صغيرة تصلح لصغار أصحاب الموفرات، كما يمكن أن تكون ذات آجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة .

ومن بين أدوات التمويل التي يمكن للدولة استخدامها للحصول على موارد مالية كافية لتغطية عجز موازنتها، أدوات مالية قائمة على صيغة من صيغ المشاركة في الربح والخسارة، مثل: صكوك المضاربة وأسهم المشاركة، أو قائمة على صيغ من صيغ البيع، مثل: صكوك السلم، صكوك الإجارة، وعقود الاستصناع، أو كانت هذه الأدوات قائمة على المساهمة في الإيراد، المستنبطة من صيغتي المزارعة والمساقاة .

الفصل الثالث

بعض تجارب دول العالم في مجال

الصكوك الإسلامية

تمهيد

لاقت الصكوك الإسلامية انتشاراً واسعاً في كثير من دول العالم وذلك لما حققته من نتائج إيجابية في مجالات التمويل والاستثمار في كثير من القطاعات الاقتصادية، كما أنها تتميز بتعدد أنواعها كصكوك المشاركة والمضاربة والسلم وغيرها مما فتح أبواباً كثيرة للاستثمار، فأدى ذلك إلى زيادة قوة الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات التمويل الإسلامي.

تهدف الدراسة إلى معرفة دور الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل في النمو الاقتصادي، عن طريق تناول تجارب حقيقية لإصدار تلك الصكوك في كل من ماليزيا و الإمارات والسودان وبريطاني و سويسرا ، وعلى هذا الأساس تم تكوين عينة الدراسة من مجموعة مؤشرات عامة (الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان والاستثمار الأجنبي المباشر) حيث تم إعداد نموذج قياسي باستخدام

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية بين إصدار الصكوك الإسلامية والناتج المحلي الإجمالي (مؤشر معبر عن النمو الاقتصادي)

المبحث الأول: التجربة الماليزية في الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية التي شهدت انتشاراً واسعاً خلال فترة وجيزة، وأصبحت الأداة الأسرع نمواً في سوق التمويل الإسلامي باعتبارها قناة جيدة توفر حلولاً تمويلية متنوعة للأفراد والشركات الراغبة في التعامل بالمعاملات المالية الإسلامية بعيداً عن الربا من ناحية، والحصول على تمويل يتناسب مع إمكانياتهم الاجتماعية والمهنية من ناحية أخرى، كما أنها تمتاز بمميزات تعزز فرصة اندماج السوق المالية الإسلامية بالأسواق العالمية، هذا وتحل سوق الأوراق المالية بماليزيا الصدارة الدولية في إصدار الصكوك الإسلامية.

المطلب الأول: نشأة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا

عرفت الصكوك الإسلامية تطوراً كبيراً في السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية 2008، وأصبحت تلعب دوراً بارزاً في دعم الاقتصاد وتعبئة المدخرات، وتعتبر ماليزيا أكبر الدول الرائدة في هذا المجال بامتلاكها لأكبر الأسواق المالية الإسلامية.

تعود نشأة أنشطة الإستثمار الإسلامي في ماليزيا إلى أوائل الستينات عندما تم إنشاء هيئة صندوق الحجاج في نوفمبر 1962، والتي تدير أموال الحجاج بشكل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، تم في سنة 1983 تطوير نظام العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا من خلال إصدار قانون العمل المصرفي الإسلامي وتم بموجبه استحداث مجموعة من الخدمات والمعاملات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبعد ذلك تم إنشاء أول بنك إسلامي ماليزي وهو بنك إسلام ماليزيا برهاد Bank Islam Malaysia Berhad BMB والذي بدأ عملياته في 1 جويلية 1983، في العاصمة كوالالمبور، وكان ذلك تزامناً مع إطلاق مشروع نظام العمليات المصرفية دون فوائد، أما التطور الحقيقي لسوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا فيعود إلى أوائل التسعينات من القرن الماضي، عندما قامت شركة Shell MDS Sdn Bhd بإصدار وطرح الصكوك الإسلامية للتداول لأول مرة في السوق المحلي في عام 1990، تبع ذلك إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى.

كما قامت هيئة الأوراق المالية الماليزية بالتعاون مع الوزارة المالية الماليزية بتشكيل لجنة لدراسة الأنشطة والمعاملات في السوق، واتخاذ خطوات جوهرية من بينها تشكيل قسم سوق رأس الدال الإسلامي Islamic Capital Market Department – ICMD وذلك في سنة 1994، وفي أواخر نفس السنة تم إنشاء لجنة شرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية Islamic Instrument Study Group – IISG، وبعد مرور سنة كاملة تحولت إلى اللجنة الاستشارية الشرعية - Shariah Advisory Council، SAC.

أما التطور الحقيقي يعود إلي أوائل التسعينيات من القرن الماضي عندما قامت شركة (شيل إم.دي. إس) بإصدار وطرح الصكوك الإسلامية للتداول للمرة الأولى في السوق المحلي عام 1990، تبع ذلك إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية مما أدى إلى تعميق سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا واتساعه¹.

ومع بداية تأسيس سوق رأس المال الإسلامي، قامت وزارة المالية الماليزية بتشكيل لجنة لدراسة الأنشطة والمعاملات في هذا السوق بصورة معمقة ومن الخطوات الجوهرية التي اتخذتها هذه الهيئة تشكيل قسم سوق رأس المال الإسلامي بالإضافة إلى اللجنة الشرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية، وفي عام 1999 تم وضع مؤشراً لحركة أسعار جميع الأسهم العادية المتوافقة مع أحكام الشريعة المدرجة في اللوحة الرئيسية في البورصة الماليزية، وأطلق عليها مؤشر الشريعة².

¹ سحاسورياني جعفر ، “سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته”، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، الاقتصاد الإسلامي ، جامعة اليرموك ، 2006 .

² كتاف شافية ، “أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية ”، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 14، ص 102.

المطلب الثاني: تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا والعالم خلال الفترة (2010-2016)

تميزت سوق الصكوك الإسلامية الماليزية بنشاطها الملحوظ في نهاية القرن العشرين وذلك من خلال إصداراتها المتنوعة، وفيما سيأتي تبيان تطور الصكوك الإسلامية في ماليزيا¹

الجدول رقم(1) : تطور قيمة إصدار الصكوك في ماليزيا للفترة (2010 - 2016)
الوحدة : مليار دولار الأمريكي

السنوات	الإصدار العالمي للصكوك	الإصدار الماليزي للصكوك
2010	45.1	32.8
<	85.1	60.9
2012	131.1	91.7
2013	119.7	82.2
2014	118.8	77.9
2015	63.2	30.9
2016	72.3	29.2

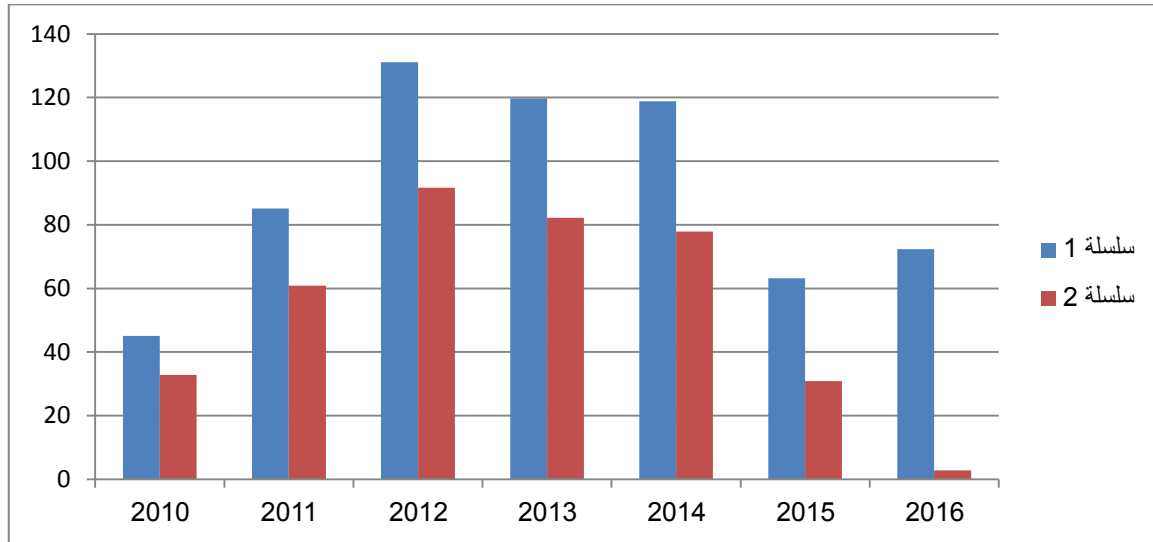
المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الموقع:

https://democraticac.de/?p=54469&fbclid=IwAR3Ph2xfn_8bSxhVZinm7MhDPPTyo6vERu9qVhQKolhhd3XkeQDiVpyZU%20-%20_ftnref48

شاهد بتاريخ: 2019/04/05 سا 22:00

الدراسات البحثية/الاقتصادية/الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل وأثرها على النمو الاقتصادي.
من خلال الجدول أعلاه يمكن الرسم التالي الذي يوضح تطور قيمة إصدار الصكوك في ماليزيا.

¹ Nik Mohamed Din Nik Musa (2015) , **Role Of Islamic Finance In Infrastructure Financing** , Bank NegarabMalaysia Kuala Lumpur .p11.



الشكل رقم (1) : تطور إصدار الصكوك في ماليزيا للفترة (2010 – 2016)

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي جدول رقم (1)

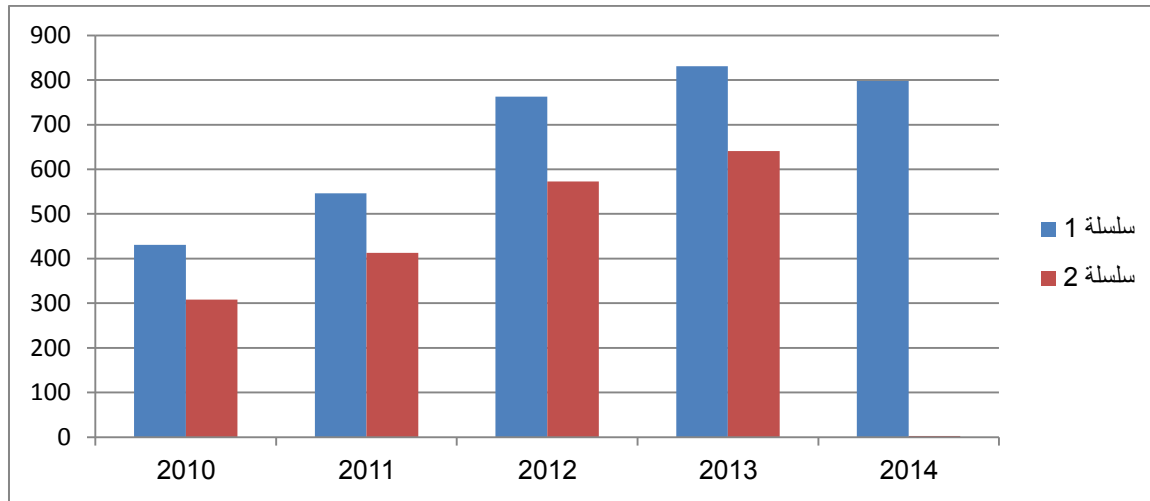
من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ ارتفاعا مستمرا للإصدار العالمي والماليزي للصكوك الإسلامية إلي عام 2012، وبداية من عام 2013 بدأت الإصدارات تشهد انخفاضا طفيفا وصولا إلي عام 2015 شهدت تراجعاً كبيراً مقارنة بالسنوات السابقة، وبذلك ماليزيا تحتل مركز الريادة في سوق الصكوك سواء من حيث قيمة الإصدار أو من حيث عدد الإصدارات والذي يوضحه الشكل التالي:

ويمكن معرفة اهتمام ماليزيا بالصكوك الإسلامية من خلال عدد الصكوك المصدرة والتي يظهرها الجدول التالي:

جدول رقم (2): عدد الصكوك الإسلامية المصدرة في ماليزيا مقارنة بالعالم .

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الصكوك المصدرة عالميا	431	546	763	831	798
عدد الصكوك المصدرة في ماليزيا	308	413	573	641	521

الشكل رقم(2): عدد الصكوك المصدرة في ماليزيا مقارنة بالعالم خلال الفترة (2010-2014)



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي جدول رقم (2)

يرجع النمو الهائل لحجم الإصدار العالمي للصكوك خلال تلك الفترة إلى الانتعاش التي شهدته الأسواق الرئيسية للصكوك بعد الأزمة المالية 2008 في كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا وكذلك تركيا والإمارات، وقد حافظت ماليزيا علي الصدارة من حيث حجم الإصدار نتيجة وجود قاعدة واسعة من المستثمرين المحليين فيها، إضافة إلى نجاح ماليزيا في جذب إصدارات الصكوك عبر الحدود وذلك نتيجة تضافر جهود الحكومة والجهات التنظيمية لإيجاد العديد من الحوافز الضريبية والمالية فيما يخص إصدار الأوراق المالية الإسلامية وإطار قانون داعم من جهة، وتمكن الصكوك المصدرة من تحقيق عوائد جيدة من جهة أخرى¹.

المطلب الثالث : دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الماليزي

تمتلك ماليزيا أكبر سوق للتمويل الإسلامي حيث أصدرت عدة إصدارات من الصكوك لتحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث قيمة الإصدار (باستثناء عامي 2007 و 2008 كانت الريادة للإمارات العربية) وكان الهدف من تلك الإصدارات هو تمويل عمليات إنشاء وتطوير عدة مشروعات عملاقة في مجال البنية التحتية والمشاريع التنموية مثل المطارات وصناعة

¹ فيجل عبد الحميد ، "تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لراس المال- التجربة الماليزية نموذجاً"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص الأسواق المالية والبورصات - ، بسكرة ، جامعة محمد خيضر ، ص237.

البتروكيمياويات والعقارات وغيرها والتي كانت تجربة ناجحة دفعت ماليزيا مع العديد من الإصلاحات الاقتصادية لمرحلة كبرى من النمو الاقتصادي¹.

الجدول رقم(3) : توزيع الصكوك الماليزية حسب القطاعات (1996 – 2014)

القطاع	عدد الصكوك	الصكوك مليار دولار
المؤسسات الحكومية	787	282.02
الخدمات المالية	446	51.71
الطاقة واستخداماتها	441	30.8
المواصلات	352	28.06
المنشآت	489	17.68
الاتصالات السلكية واللاسلكية	108	9.43
العقارات	163	6.18
التكتلات	41	3.94
الزراعة	99	3.67
النفط والغاز	88	3.62
الخدمات	56	3.26
الرعاية الصحية	74	1.55
الصناعة	53	1.34
التعليم	1	1.03
المواد الغازية والمشروبات	23	0.78
السلع الاستهلاكية	31	0.72
الترفيه والسياحة	2	0.32
التعدي والمعادن	8	0.24
تكنولوجيا المعلومات	20	0.22
التجزئة	18	0.18
المبلغ الاجمالي	3310	451.03

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الموقع:

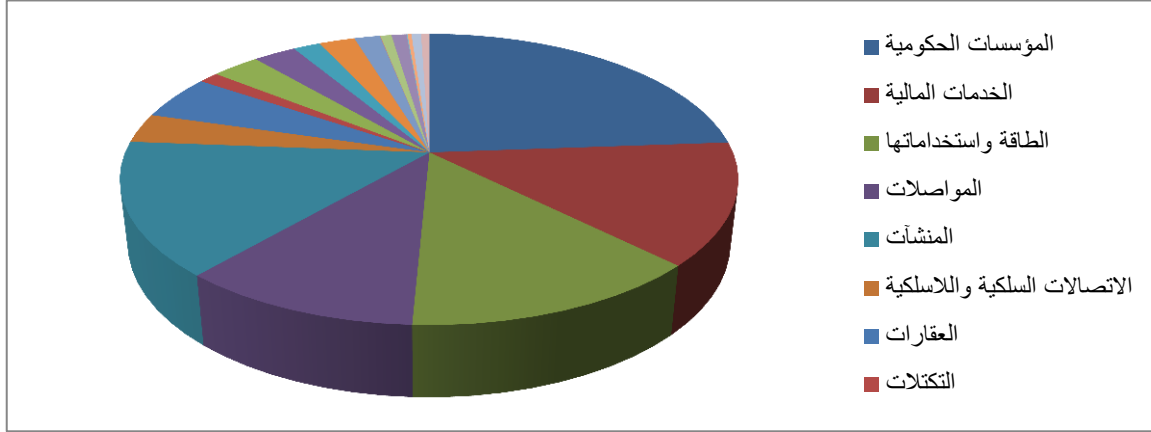
https://democraticac.de/?p=54469&fbclid=IwAR3Ph2xfn_8bSxhVZinm7MhDPPTyo6vERu9qVhQKolhhd3XkeQDiVpyZU%20-%20ftnref48

الدراسات البحثية/الاقتصادية/الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل وأثرها على النمو الاقتصادي.

¹ أبو بكر صالح ، عبد السلام معمر ، مرعي ضو ، "أسواق المال الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية - سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية نموذجا" ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الإسلامية ، العدد الخامس ، 2015.

يوضح الجدول التالي أن القطاعات الحكومية تحتل الصدارة من حيث إصدار الصكوك مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة (1996 – 2014) ¹.

الشكل رقم (3): توزيع الصكوك المالية حسب القطاعات (2014-1996)



المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول رقم (3)

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الصكوك الإسلامية في ماليزيا لغرض تمويل المشاريع التنموية قد ارتفع إلى 2438 إصداراً وهذا خلال سبتمبر 2013²، وهو رقم كبير خاصة إذا ما قورن بعدد إصدارات الصكوك في دول أخرى كإندونيسيا والإمارات، وبالتالي تحتل ماليزيا المركز الأول عالمياً في عدد إصدارات الصكوك لغرض تمويل المشاريع الاقتصادية، وهو ما يفسر أهمية الصكوك الإسلامية في ماليزيا واعتمادها الكبير عليها في تمويل اقتصادها والنهوض به وكذلك الجهود المبذولة من جانب الحكومة الماليزية لتطوير الصكوك الإسلامية

المطلب الرابع: تأثير التمويل بالصكوك الإسلامية علي بعض مؤشرات الاقتصاد الماليزي

قياس مدى تطور أي اقتصاد ونموه يستند علي مجموعة من المؤشرات الدالة علي ذلك، ولإبراز مدى فعالية الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الماليزي نتطرق في هذا الفرع لتأثير إصدار الصكوك السيادية المستخدمة لتمويل مشاريع البنية التحتية علي بعض المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الماليزي.

¹ انظر الملحق، جدول (3)

² بوعبد الله علي، "تطور إصدار الصكوك الإسلامية في بورصة ماليزيا"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2014-2015.

لقد شهد الناتج المحلي للفرد في ماليزيا نموا مطردا خلال الفترة (2002-2006) قبل إصدار الصكوك السيادية في قطاع البنية التحتية، إذ أنها بدأت في الارتفاع بما يقرب من 600 \$ سنويا من عام 2003 حتى نهاية الفترة، والجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ماليزيا لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية إلى حد كبير حيث ارتفع من 8460 \$ في عام 2008 بعد أن كان 7218 \$ في عام 2007 واستمر في الارتفاع بشكل ملحوظ حتي عام 2011 علي الرغم من وجود انخفاض مفاجئ في عام 2009.

يبين الجدول التالي أن مساهمة الصكوك السيادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا كانت تساوي 61. % في عام 2002، في حين كانت تمثل 2.76 % من الموازنة العامة للدولة، وقد ارتفعت مساهمة الصكوك السيادية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 17.17 % في عام 2011.

ومن الضروري الإشارة إلي أن ما يقارب من 10% من الصكوك السيادية تم استثمار أموالها في عام 2011 في مشاريع البنية التحتية، وهذا يشير بوضوح إلي أن صكوك البنية التحتية كان لها تأثير كبير علي التنمية الاقتصادية في ماليزيا.¹

¹ العرابي مصطفى ، مرجع سابق، ص 81.

الجدول رقم (4): نسبة الصكوك السيادية الى الناتج المحلي الاجمالي و ميزانية الدولة

السنة	الناتج المحلي	الموازنة العامة
2011	0.61	2,76
2012	0,21	0,86
2013	2,7	10,83
2014	8,69	1,36
2015	1,66	5,5
2016	9,85	32,23
2017	16,24	56,66
2018	17,17	57,37

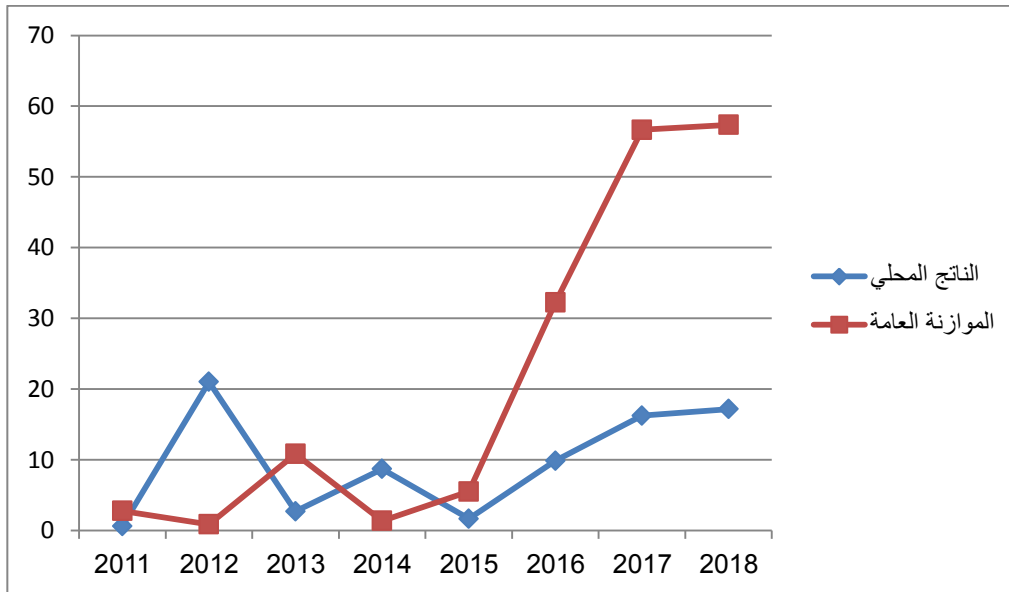
المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الموقع:

https://democraticac.de/?p=54469&fbclid=IwAR3Ph2xfn_8bSxhVZinm7MhDPPTyo6vERu9qVhQKolhhd3XkeQDiVpyZU%20-%20ftnref48

الدراسات البحثية/الاقتصادية/الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل وأثرها على النمو الاقتصادي.

من خلال الجدول أعلاه يمكن رسم الشكل التالي:

الشكل رقم (4): نسبة الصكوك السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي وميزانية الدولة



المصدر: إعداد الطالبين بالإعتماد على جدول رقم (4)

المبحث الثاني : تجربة الدول الأوروبية

يوجد الكثير من الدول الأوروبية استفادت من الصكوك الإسلامية من بينها بريطانيا وسويسرا كتجربة رائدة.

المطلب الأول: التجربة البريطانية

تعود تجربة التمويل الإسلامي في السوق المالية البريطانية إلى أواخر السبعينات 1979/1978 وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، بالسماح لعدة شركات الإسلامية بالعمل من خلال مكاتب أو نوافذ في مدينة لندن¹.

تم إصدار صكوك إسلامية في 21 أكتوبر 2009 بقيمة 100 مليون دولار ببورصة البحرين ودبي من طرف المؤسسة المالية الدولية SFI وهي فرع لبنك الدولي، وتتميز هذه الصكوك أنيا بدون مدفوعات مسبقة وبآجال استحقاق خمس سنوات، هناك عشر صكوك متداولة في بورصة لندن بقيمة 5.1 بليون دولار عام 2011، إضافة الى اثنين في بداية عام 2012، ليصل الحجم الى قيمة 37 صك بالبورصة بقيمة 20 بليون دولار، وست صكوك أخرى وصل تاريخ استحقاقها وتم شطبها، أي ما يعادل 42 صك وبقيمة اجمالية 24 مليون دولار، وكان بنك جيتهاوس Gatehouse Bank قد اصدر صكوك إسلامية بقيمة 1 مليار دولار بداية عام 2011، في أول خطوة لمتعامل بالصكوك الإسلامية ببريطاني². في عام 2014 أصبحت بريطانيا أول دولة خارج العالم الإسلامي تصدر صكوكاً ذات سيادة، حيث أصدرت الحكومة صكوكاً إسلامية تقدر بحوالي 200 مليون جنيه الاسترليني تستحق في 22 يوليو 2019 وقد تم بيع هذه الصكوك لمستثمرين المقيمين في المملكة المتحدة وفي المراكز الرئيسية لتمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم.

¹ سناء رحمانى، ديلمى فتيحة، مداخلة الصكوك الإسلامية كبديل غير تقليدي للتمويل، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 04-05 فيفري 2019 ص8

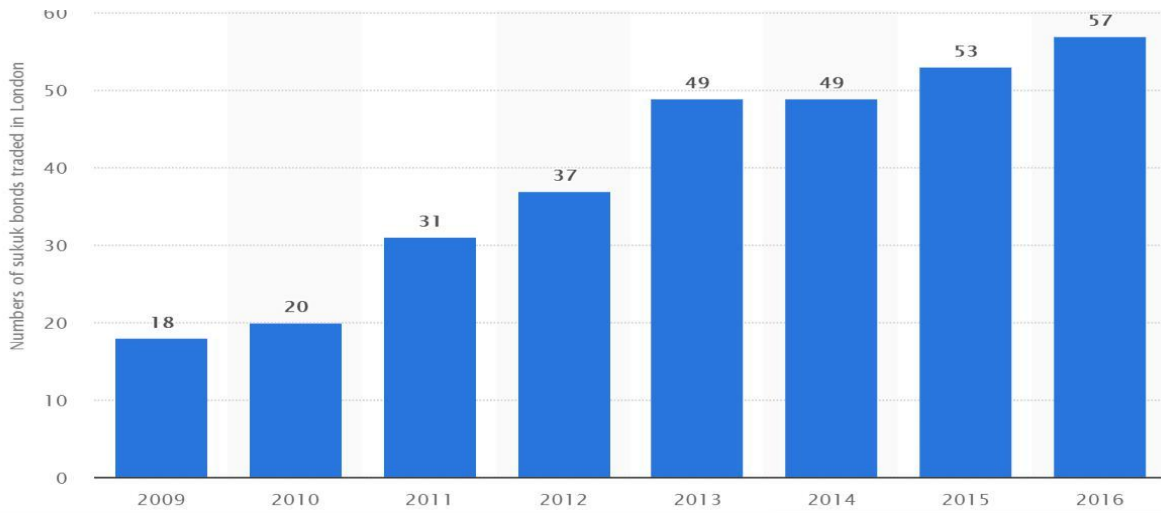
² سناء رحمانى، ديلمى فتيحة، مرجع سابق، ص8

وقد تلقت الصكوك السيادية الأولى في المملكة المتحدة طلباً قوياً جداً، حيث بلغ مجموع الطلبات حوالي 2.3 مليار جنيه الاسترليني، وقد تم تخصيص هذه الصكوك لمجموعة واسعة من المستثمرين بما في ذلك صناديق الثروة السيادية والبنوك المركزية والمؤسسات المالية المحمية والدولية، وتم تحديد معدل الربح عمى الصكوك بنسبة 2.036% بما يتماشى مع العائد عمى الصكوك ذات نفس فترة الاستحقاق.¹

في عام 2016، كانت لندن في مركز الريادة لتمويل الإسلامي في أوروبا الغربية، بعد المملكة العربية السعودية وماليزيا والامارات العربية المتحدة والكويت وقطر وتركيا واندونيسيا والبحرين وباكستان.² والشكل الموالي يظهر احصائيات عدد الصكوك الإسلامية المدرجة والمتداولة في بورصة لندن المملكة المتحدة بين عامي 2009 و 2016.

الشكل رقم (05): عدد الصكوك الإسلامية المدرجة والمتداولة في بورصة لندن بين

2009-2016



Source: The statistics portal 'Islamic finance: Sukuk bonds traded on London stock exchange 2009-2016. <https://www.statista.com/statistics/324366/sukuk-issues-uk-london-stock-exchange/>

¹ سناء رحمانى، ديلمي فتيحة، مرجع سابق، ص 8 .

² نفس المرجع، ص 9.

نلاحظ أنه بين سنتي 2009 و 2016 يوجد نمو مطرد في عدد الصكوك الإسلامية المعروضة في بورصة لندن، فقد ارتفعت من 18 صكا تم تداولها في عام 2009، إلى 57 صكا اعتباراً من عام 2016.

وقد أثبتت بورصة لندن جدارتها في قدرتها على جذب المدخرات المالية واستثمارها على حد سواء، وبالتالي فإن التجربة البريطانية أثبتت نجاحاً في استخدام الصكوك الإسلامية وكفاءتها في جذب الاموال من أصحاب الفوائض المالية، واستقطاب المستثمرين من أصحاب العجز المالي وذلك بقيامهم بإصدار الصكوك الإسلامية.¹

المطلب الثاني: التجربة السويسرية

تعتبر جنيف قبلة عالمية في ادارة واستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية. وهي بالأخص مستودع الثروات الاسلامية التي تبحث عن ملاذ آمن للحفظ والاستثمار.

وتتسم التجربة السويسرية في مجال الصيرفة الاسلامية بالتنوع والانفتاح والتطور، وهي تعبير عن لخاصية السويسرية في المسألة المالية المتميزة بها تاريخياً. لذلك فان معظم كبريات المصارف السويسرية مثل كريدي سويس أو مصرف اتحاد البنوك السويسري UBS تقترح منذ فترة على حرفائها منتجات متفقة مع التعاليم الإسلامية ولكنها ضلت تمارسها انطلاقاً من فروعها الخارجية في دبي او البحرين. وعلى الساحة المحلية يوجد ما لا يقل عن 5 مؤسسات مالية اسلامية جلها مصارف استثمار تدير محافظ الثروات المهاجرة من الخليج واثرىء العالم النامي الذين يفضلون ايداع اموالهم بالبنوك السويسرية التي تتميز بالسر المالي عالمياً.²

من اقدم هذه المؤسسات الاسلامية دار المال الاسلامي التي تحولت اخيراً عام 2006 الى بنك فيصل الخاص وتتجه الأنظار إليه اليوم باعتباره أول بنك إسلامي في سويسرا وأول من أدخل نظام الصيرفة الإسلامية في هذا البلد قبل حوالي ثلاثين عاماً.

¹ سناء رحمانى، ديلمي فتيحة، مرجع سابق، ص 9.

² محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا، المسارات، التحديات والآفاق، ب حث مقدم للدورة التاسعة عشرة للمجلس - اسطنبول رجب 1430 هـ / يوليو 2009 م، ص ص 25-27.

كما يعتزم بنك الكويت الوطني -أحد أكبر المصارف في الشرق الأوسط- إقامة مصرف إسلامي جديد في سويسرا يستهدف المستثمرين من دول الخليج، وذلك في الوقت الذي تشهد فيه حركة تأسيس البنوك الإسلامية في الخارج نموا كبيرا في الآونة الأخيرة.

الى جانب ذلك نشأت بسويسرا بعض التجارب لمؤسسات مالية غير مقيمة وتتطلق في أعمالها من داخل التراب السويسري في شكل مصارف استثمارية تتعامل بإحكام الشريعة مثل بنك التقوى وبنك العقيدة اللذين تعرضا منذ احداث الحادي عشر من سبتمبر الى اغلاق تعسفي لاتزال اطوار قضاياها تحت انظار القضاء.

المبحث الثالث : الصكوك في الدول العربية

هناك الكثير من الدول العربية أدخلت التمويل من خلال الصكوك الإسلامية ومن بين أهم الدول الإمارات والسودان والبحرين والسعودية والأردن، لكن سنتطرق في هذا المبحث إلى دولتين هما الإمارات والسودان.

المطلب الاول: التجربة السودانية

في إطار التحول الذي عرفه النظام المصرفي لمعمل وفق صيغ تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية أصدرت الحكومة السودانية عام 1995 " قانون صكوك التمويل" وكان أول خطوة في إيجاد بدائل استثمارية وتمويلية لمسندات الربوية التي كانت تستخدم لإدارة السيولة، ولسد عجز الموازنة العامة.¹

قام البنك المركزي السوداني في عام 1999 بإصدار شهادات مشاركة المصرف المركزي (شمم) وهي وثيقة إسلامية قائمة للتداول والهدف من إصدار هذه الشهادة هو تنظيم السيولة النقدية في الاقتصاد السوداني مع بداية كل ميزانية عامة لدولة²، ولكن تم تصفية هذه الشهادات عام 2004 بسبب انخفاض فعاليتها في إدارة السيولة.³

وفي عام 1999 تم إصدار صكوك المشاركة الحكومية (شهامة) وتقوم على صيغة المشاركة في الربح والخسارة بفترة استحقاق عام، قائمة على التجديد، كما أنها قائمة على التداول بين الجمهور والمؤسسات والبنوك، وبالرغم من أن إصدارها كان لمساعدة البنك المركزي في إدارة السيولة، الى أنها أصبحت خلال فترة وجيزة أداة فعالة في المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة، إذ تستطيع الحكومة من خلالها استقطاب الموارد الحقيقية من الجمهور بدل من اللجوء للاقتراض من القطاع المصرفي.⁴

¹ سناء رحمانى، ديلمي فتيحة، مرجع سابق، ص 10

² مرجع سابق، ص 10

³ مرجع سابق، ص 10

⁴ مرجع سابق، ص 10

وقد عرفت إصدارات شهادات المشاركة الحكومية شهامة تطورا ملحوظا من حيث عدد الشهادات أو القيمة الكمية ليا والتي قفزت بعد عام فقط من استحداثها في 1999 من 14.7 مليون جنيه إلى 76.8 مليون جنيه بزيادة بلغت 4.21%. وهذا ما يدل على أن هذه الشهادات قد وفرت بديلا مناسباً لمسندات القائمة على الفائدة لمتدخل من خلال عمليات السوق المفتوحة، إذ كان استخدام هذه الشهادات بشكل فعال لمفترية من 1999-2009، الأمر الذي ساعد البنك المركزي في تخفيض معدل التضخم من 4.67% إلى 8% خلال تلك الفترة واستمر استخدام هذه الشهادات لسنوات اللاحقة ووصل عام 2016 إلى 41.119 مليون جنيه بارتفاع 11.4% مقارنة بعام 2015.

وفي عام 2004 تم إصدار صكوك الاستثمار الحكومية صرح وفقا للمضاربة، وهي صكوك مالية تقوم على مبدأ الشرع الإسلامي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر شركة السودان للخدمات المدنية، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشاريع البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعميم والمياه، ومتوسط عائدها يصل إلى 20%، وفي عام 2005 تم إصدار صكوك إجازة البنك المركزي شهاب وهي صكوك مالية يتم إصدارها على صيغة الإجازة وذلك بغرض تمكين بنك السودان المركزي من إدارة السيولة وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك عن طريق تصكيك أصول البنك المركزي وعرضها للمستثمرين، وتتكون من العقارات المملوكة لبنك السودان المركزي في الخرطوم والولايات والتي تم بيعها لشركة السودان للخدمات المالية (الوكيل)، واستؤجرت هذه الأصول المصككة لبنك السودان المركز، يوزع العائد من الإجازة بـ 95% لحملة الصكوك و 5% لمشاركة الوكيل.¹

في عام 2010 تم إصدار شهادات إجازة أصول مصفاة الخرطوم للبترول شامة وهي على صيغة الإجازة الإسلامية بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها لشراء أصول المصفاة وتأجيرها لوزارة المالية إجازة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيها.

¹ سناء رحمانى، ديلمي فتيحة، مرجع سابق، ص 11

وتهدف شهادات الشهامة (إلى إصدار أدوات مالية (صكوك) بغرض توفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك بتصكيك أصول المصفاة وعرضها للمستثمرين، توسيع عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال إضافة ورقة مالية جديدة وتوفير موارد مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.¹

أما في عام 2012 فقد تم استحداث شهادة إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور)، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الاجل (3 سنوات) تم إنشاؤه بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة المقيدة وتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء، حيث يتم تأجيرها لوزارة المالية عن طريق إجارة تشغيلية تنتهي بعرض الأصول للبيع في السوق بالسعر الجاري.²

والجدير بالذكر أنه تمت تصفية شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب) وشهادات إجارة الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور)³، حسب تقرير البنك المركزي السوداني لعام 2016.

أما فيما يخص مساهمة هذه الصكوك في تمويل العجز الكمي للموازنة العامة السودانية فنسوضحه في الجدول التالي:

¹ سناء رحمانى، ديلمي فتية، مرجع سابق، ص 11

² نفس المرجع، ص 11

³ نفس المرجع، ص 11

الجدول رقم (05): العجز الكمي للموازنة ومصادر تمويله لكل من عامي

2015-2016

(مليون جنيه)

معدل التغير (%)	2016				2015				العام البند
	نسبة المساهمة (%)	نسبة الأداء (%)	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	نسبة المساهمة (%)	نسبة الأداء (%)	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	
61	100	102	(11,234.9)	(11,000.2)	100	108	(6,976.4)	(6,434.7)	العجز الكلي للموازنة
(11.5)	20	36	1,425.2	3,947.5	(36)	44	1,610.1	3,655.1	التمويل الخارجي
13	(14.3)	29	1,605.7	5,527.0	(20.4)	36	1,425.2	3,947.5	(السحوبات على القروض والمنح)
(75)	4.1	18	(464.3)	(2,551.9)	26.2	53	(1,830.6)	(3,477.0)	التمويل الخارجي (سدادات)
177	(10.3)	38	1,141.4	2,975.1	5.8	(86)	(405.4)	470.5	صافي التمويل الخارجي
22	(108.2)	70	12,157.4	17,322.5	(137)	116	9531	8,249.2	التمويل الداخلي (سحوبات)
(3)	18.5	22	(2,083.2)	(9,297.4)	31	94	(2149.3)	(2,285)	التمويل الداخلي (سدادات)
36	(89.7)	126	10,074.2	8,025.0	(106)	124	7,381.8	5,964.2	صافي التمويل الداخلي
(19)	(18.8)	105	2,109.4	2,000	(37.4)	201	2,611.2	1,300	شهادات المشاركة الحكومية (شهامه)
310	1.8	(201)	(206.4)	102.6	0.72	(4)	(50.3)	1,300	صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)
(91)	0.1	0	(12.2)	0.0	2.03	166	(141.4)	(85)	سندات إطفاء الدين
(16)	(25.6)	92	2,879.7	3,122.5	(49.02)	159	3,419.8	2,149.2	الضمانات
(95)	0.9	8	(96.2)	(1,200)	28.06	89	(1,957.6)	(2,200)	المتأخرات
54	(48.1)	135	5,400	4,000	(50.17)	100	3,500	3,500	الاستدانة من بنك السودان المركزي
0	0	0	0.0	0.0	0	0	0.0	0.0	موارد إضافية

المصدر: التقرير السنوي السادس والخمسون 2016 لبنك السودان المركزي، ص 110.

يتضح من الجدول أن الأداء الفعلي للتمويل الداخلي بلغ 12.1574 مليون جنيه في عام 2016 وإجمالي السداد 2.083.2 مليون جنيه، يمثل الفرق بينهما صافي التمويل الداخلي 10.0742 مليون جنيه بنسبة مساهمة 90% من إجمالي تمويل العجز، وتشمل مصادر التمويل الداخلي شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح) وسندات إطفاء الدين والضمانات والمتأخرات،

وقد كانت مساهمة شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) في تمويل العجز الكمي للموازنة لعام 2016 بمبلغ 2.1094 مليون جنيه بنسبة مساهمة 32.19%.

المطلب الثاني: التجربة الإماراتية في الصكوك الإسلامية:

سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى إيجاد بديل شرعي للأسهم ومثل هذه الدول (الإمارات والسعودية وقطر والبحرين والكويت) وكانت الصكوك الإسلامية هي البديل المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها تلك الدول خاصة مع ازدهار هذه الصكوك على مستوى العالم في الآونة الأخيرة وما حقته من نتائج إيجابية في كثير منها مثل ماليزيا، يشار إلى أن الإمارات قد تبوأ المركز الأول في إصدار الصكوك في عام 2007، حيث بلغ حجم ما أصدرته 33 مليار دولار متفوقة على ماليزيا التي بلغ حجم إصدار الصكوك فيها 31 مليار دولار

جدول رقم (06): حجم إصدار الصكوك في الدول الخليجية

الدولة	2007	2006
الإمارات	51%	58%
السعودية	37%	30%
البحرين	4%	6%
الكويت	6%	4%
قطر	2%	2%

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الموقع:

https://democraticac.de/?p=54469&fbclid=IwAR3Ph2xfn_8bSxhVZinm7MhDPPTyo6vERu9qVhQKolhhd3XkeQDiVpyZU%20-%20_ftmref48

الدراسات البحثية/الاقتصادية/الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل وأثرها على النمو الاقتصادي.

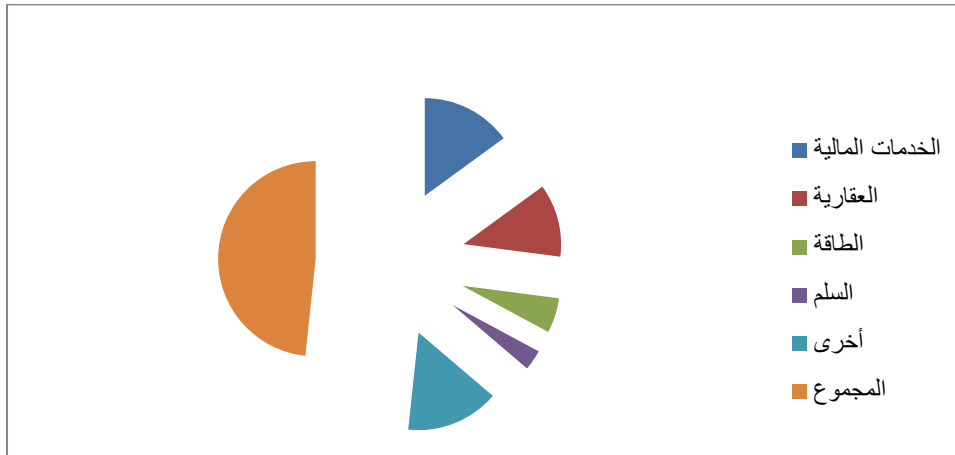
وهناك قطاعات اعتمدت عليها الصكوك باعتبارها وسيلة للتنمية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): قطاعات اعتمدت عليها الصكوك باعتبارها وسيلة للتنمية

النسبة	القطاع
31%	الخدمات المالية
25%	العقارية
12%	الطاقة
7%	السلم
32%	أخرى
100%	المجموع

المصدر: عبد الفتاح محمد فرح، الصكوك وتمويل التنمية، مقال، 2017.

الشكل رقم (06): حجم إصدار الصكوك في مجموعة من الدول العربية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (7)

وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة الأولى في هذا المجال، وهي التي بدأ فيها نظام الصكوك بحسب الشريعة الإسلامية، وأقيم فيها البنك التجاري الأول الذي يتعامل بالصكوك وهو "بنك دبي الإسلامي" في عام 1975م، وهناك أيضاً مصرف عجمان، وبنك الهلال، وقد

استفادت من هذه الصكوك بشكل كبير، وقد ساهمت هذه الصكوك الإسلامية في تمويل العديد من المشروعات مثل مشروع ميناء خليفة والمناطق الحرة بحوالي 10 مليار دولار.

حيث يعد ميناء خليفة والذي تم افتتاحه في 2012م، من أهم المرافق في الدولة وأهم مشروعات البنية التحتية ومساهما قويا في الناتج المحلي الإجمالي والذي يزداد عام بعد عام، ويساهم أيضا في استقبال وتصدير البضائع والخدمات وتوزيعها ويساهم أيضا في تعزيز النمو الاقتصادي والصناعي والتجاري من خلال مدينة خليفة الصناعية المجاورة للميناء، أي يعتبر الميناء أحد المرتكزات الاستراتيجية في تعزيز قطاع النقل البحري والتجارة.

خلال السنوات التي أعقبت تأسيسها، حافظت موانئ أبو ظبي على معدلات نمو مطردة وحيث وصل مساهمته إلى 18.3 مليار درهم عام 2017م مقارنة بعام 2006م الذي بلغ 181 مليون درهم أي زاد بنسبة 06.0% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وهناك العديد من المؤسسات الخاصة بإصدار هذه الصكوك ومنها بنك دبي الذي يمتلك أكبر قاعدة أصول في دولة الإمارات وأول مصرف إسلامي متكامل الخدمات هو بنك دبي الإسلامي وهناك أيضا بورصة دبي الشركة القابضة لسوق دبي الماليين والتي أنشئت أول برنامج ادخار يطابق أحكام الشريعة الإسلامية في العالم.

وقد انطلقت الصكوك الإسلامية من إماراه دبي عاصمة للصكوك الإسلامية، باعتبارها الإصدار الأكبر للصكوك الإسلامية على مستوى العالم وحيث طرح حوالي 4.25 مليار دولار في عام 2017، وبدا نشاطه في عام 2007 في إصدار هذه الصكوك.

قامت حكومة دبي من خلال مصارفها ممثلة في دائرة الطيران المدني بالتوقيع مع ستة بنوك إسلامية تحت إدارة بنك دبي الإسلامي لإصدار صكوك الإجارة بحجم مليار دولار أمريكي تم تغطيتها بالكامل لتمويل توسعات مطار دبي.

وتم تقدير مساهمة بنك دبي الإسلامي للناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (08): تقدير مساهمة بنك دبي الإسلامي للنتائج المحلي الإجمالي

السنوات	التمويل بالصكوك
2007	2754750
2008	2754750
2009	2415032
2010	41760145
2011	4173983
2012	4673960
2013	2807603

المصدر : هناء محمد هلال الحنيطي، "دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية"، العدد 2، 2015، <https://www.emarataleyoum.com>

كانت نسبة مساهمة البنك من الناتج المحلي الإجمالي متفاوتة وأعلى نسبة كانت في عام 2012، إلا أنه ساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالبنوك الأخرى واعتمدت بشكل رئيسي على الصكوك الإسلامية.

ونتيجة لتوسعها في إصدار الصكوك، أفادت شهادات صادرة من وكالات تصنيف عالمية ومؤسسات مالية أن مكانة دبي كعاصمة للاقتصاد الإسلامي تستطيع أن تقوى إمكانياتها وتطوير بنية تحتية داعمة لإصدار الصكوك على صعيد منطقة الشرق الأوسط.

ونتيجة لتوسع الإمارات في إصدار هذه الصكوك يتوقع أنه في السنوات القادمة بحلول عام 2030، حيث يتفق الخبراء والمختصين على أن أداء دولة الإمارات العربية المتحدة يجعلها مرشحاً قوياً لقيادة سوق الصكوك على الصعيد العالمي، حيث ارتقت إلى المركز الأول عالمياً في إدراج الصكوك التي تعتبر أهم أدوات التمويل الإسلامي.¹

¹ <https://democraticac.de>.

خلاصة الفصل الثالث

هدفت هذه الدراسة لقياس أثر الصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي، وذلك بعد تتبع نمو سوق الصكوك وتطورها في بعض الدول كماليزيا السودان و بريطانيا الامارات وسويسرا مع إجراء نموذج قياسي مقترح لها، وقد تبين أن للصكوك الإسلامية دوراً إيجابياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي و قد توصلنا الى ما يلي :

1. من خلال استعراض التجربة الماليزية تبين أن ماليزيا تحل قمة الصدارة في إصدار الصكوك الإسلامية، وساعدت هذه الإصدارات في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية في ماليزيا، واتضح لنا كيف ساهمت الصكوك في التأثير على ارتفاع الناتج المحلي للفرد وبالتالي اتضح لنا مدى مساهمة الصكوك الإسلامية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في ماليزيا.
2. من خلال عرض التجربة البريطانية اتضح أن بريطانيا أول دولة خارج العالم الإسلامي تصدر صكوكاً إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن أول إصدار للصكوك الإسلامية الحكومية كان عام 2014 وتستحق في عام 2019 بمقدار 200 مليون جنيه إسترليني ويوضح ذلك رغبة الحكومة البريطانية في أن تصبح المركز الغربي للتمويل الإسلامي، أما فيما يتعلق بإدراج الصكوك في بورصة لندن فإن أول إصدار للصكوك الإسلامية كان عام 2007.
3. كثير من الدول والهيئات والمؤسسات الإسلامية والغير إسلامية لجأت في الفترة الأخيرة إلى إصدار الصكوك التي تتوافق مع أحكام الشريعة ؛ نظرا لأهميتها في التنمية الاقتصادية
4. من خلال استعراض التجربة الإماراتية تبين أن الإمارات هي أولى الدول التي أصدرت الصكوك الإسلامية عام 1975، وهي تحل الصدارة عربياً في إصدار الصكوك الإسلامية، واستطاعت الإمارات أن تستخدم هذه الصكوك في تمويل المشاريع التنموية، وأيضاً بنك دبي الإسلامي وهو بنك خاص بإصدار الصكوك الإسلامية، فاتضح أنه يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالبنوك الأخرى.

خاتمة

خاتمة

لقد تناولنا في هذه الدراسة كل الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة الميزانية وعجز الموازنة العامة للدولة، ولقد حاولنا معرفة ماهية الصكوك الاسلامية و اهم الصيغ المستحدثة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي و كذا دورها في تعديل عجز الموازنة العامة للدولة

فلقد قمنا بالتطرق إلى مفهوم السياسة الميزانية و ما هي أهم التعاريف لها بحيث تجمع كل التعاريف على أنها أداة و وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدولة من اجل الوصول إلى تحقيق أهدافها المرجوة فعلا، فالسياسة الميزانية تعتبر من أبرز السياسات الاقتصادية التي لها فعالية وتأثير كبير على الوضعية الاقتصادية، فلقد زاد الاهتمام بها منذ انفجار أزمة الكساد فأثبتت نجاعتها في حل المشاكل الاقتصادية خصوصا وأنها هي المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، عن طريق تفعيل الطلب الكلي بواسطة السياسة الانفاقية فأدواتها المستخدمة تسمح لها أن تكون سياسة مرنة تتماشى مع الظروف الاقتصادية لأي دولة، بحيث يمكن استخدامها من أجل التأثير على الكثير من المتغيرات الاقتصادية، لذلك غالبا ما تعتمد عليها الدول سواء كانت دولا متقدمة أو دولا نامية كوصفة علاجية للاختلالات التي تواجهها ومهما كان نوعها، فلقد أثبتت دورها الفعال في علاج الكثير من الأزمات الاقتصادية عبر الزمن، فنجاعتها وسرعة علاجها للزمات الاقتصادية يتوقف على كيفية استخدامها من جهة وعلى طبيعة البيئة الاقتصادية للدولة من جهة أخرى وعلى المشكلة المراد علاجها من جهة أخرى.

و توصلنا إلى انه من أهم الركائز الأساسية لعمل السياسة الميزانية هي تفعيل السياسة الانفاقية وتوجيهها توجيهها سليما سواء عن طريق ترشيد النفقات أو تخفيضها يعطي نتائج فعالة في معالجة عجز الموازنة العامة، فمن بين الأسباب الرئيسية لارتفاع عجز الموازنة العامة هو الإفراط في النفقات الاستهلاكية والابتعاد عن الإنفاق الاستثماري لذلك تعتمد السياسة الانفاقية الرشيدة في إعادة توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات المنتجة والابتعاد الاستثماري لذلك تعتمد السياسة الانفاقية الرشيدة في إعادة توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات المنتجة والابتعاد تدريجيا عن التركيز عن النفقات الاستهلاكية .

أما الركيزة الأخرى للسياسة الميزانية فهي تنمية الإيرادات العامة للدولة، فاعتماد الدولة على موارد غير متجددة وغير مستقرة يؤدي إلى عدم استقرار وضعية الموازنة العامة للدولة، بحيث تصبح معرضة

للهزات الاقتصادية وذلك لأدنى الأسباب التي يمكن أن تحدث، فتقوية السياسة الضريبية وتفعيلها من أبرز النقاط الرئيسية التي تركز عليها السياسة الميزانية ويكون ذلك بواسطة بناء نظام ضريبي قوي وفعال تكون عوائده الضريبية معتبرة ويمكن الاعتماد عليه ويكون ذلك بالعمل الجاد على جعله مرنا ويتمشى مع الظروف الاقتصادية من جهة ويحارب التهرب الضريبي من جهة أخرى، وبالتالي يمكن أن يؤدي وظيفته على أكمل وجه.

و لقد اتضح لنا من خلال دراستنا الطرق المختلفة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة سواء في الاقتصاد الوضعي او الاسلامي ، و قد تبين حجم الاثار السلبية التي يمكن ان تصاحب استخدام ادوات التمويل القائمة على الفوائد الربوية او الاعتماد على الاصدار النقدي الجديد ، كعلاج لتغطية العجز المالي للدول.

لذلك اقترح النظام المالي الإسلامي مجموعة من صيغ التمويل الاسلامية ، القائمة على نظام المشاركة و بالتالي لن تتحمل الدولة دفع اية فوائد لمقرضيها او المشاركين معها في مشاريع استثمارية، كما لن يكون لهذه المشاركة ذلك التأثير السلبي على حجم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، أو تأثير سلبي على القوة الشرائية للنقود.

و بعد دراسة و معالجة اشكالية البحث ، تم التوصل الى مجموعة من النتائج ،على اساسها تم اقتراح جملة من التوصيات ، نقدمها في ايجاز فيما يلي

اولا : النتائج

1. إن العجز في الموازنة مشكلة العصر، تعاني منها جل الدول، وتسعى إلى إيجاد الحلول وتوفير موارد مالية من أجل تغطية العجز.
2. تعتبر الساسة الانفاقية من أبرز أدوات سياسة الميزانية التي لها فعالية كبيرة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة لما لها من تأثير كبير في حجم النفقات العامة سواء بترشيد الإنفاق العام أو تخفيضه ويكون ذلك على حسب الوضعية الاقتصادية للدولة.
3. كثير من الدول والهيئات والمؤسسات الإسلامية والغير إسلامية لجأت في الفترة الأخيرة إلى إصدار الصكوك التي تتوافق مع أحكام الشريعة ؛ نظرا لأهميتها في التنمية الاقتصادية.

4. يقوم نظام التمويل الإسلامي أساساً على قاعدة المشاركة التي تعتبر البديل التمويلي الذي تتوزع في إطاره نتائج العملية الاستثمارية بشكل عادل على الأطراف المشاركة فيها باستعمال صيغ وأساليب استثمارية مستمدة من مبادئ وأصول المذهب الإسلامي، وبالتالي فإن النظام المالي الإسلامي، يعتمد على مساهمة كافة الأنشطة الاقتصادية في تمويل الإنفاق العام.
5. إن أهم ما تتميز به صيغ التمويل الإسلامي، يتمثل في تحقيق العدل الاجتماعي وحسن التوزيع والتوازن الحكيم بين قوة رأس المال وجهد الإنسان، دونما تجاوز أو طغيان، كما أن هذه الصيغ ليست صيغاً جامدة ولا تتبدل، وإنما هي صيغ مقبولة تبعاً للحاجة وفي حدود إطار قواعد الشريعة الإسلامية الخالدة.
6. تجدر الإشارة إلى إن نجاح صيغ التمويل الإسلامية في تطبيق العملي، وإنما يعتمد إلى حد كبير على سيادة الخلق الإسلامي في تصرفات الأفراد والقيادات والمجتمعات
7. إن هناك بعض التشريعات في الإسلام والتي يمكن أن تساهم في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، وذلك كفريضة الزكاة والوقف، وعلى الدولة الاستفادة منها قدر المستطاع لتخفيف العبء عن موازنة الدولة في الإسلام و سن التشريعات التي تكفل تحقيق ذلك.
8. من خلال عرض التجربة البريطانية اتضح أن بريطانيا أول دولة خارج العالم الإسلامي تصدر صكوكاً إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن أول إصدار للصكوك الإسلامية الحكومية كان عام 2014 وتستحق في عام 2019 بمقدار 200 مليون جنيه إسترليني ويوضح ذلك رغبة الحكومة البريطانية في أن تصبح المركز الغربي للتمويل الإسلامي، أما فيما يتعلق بإدراج الصكوك في بورصة لندن فإن أول إصدار للصكوك الإسلامية كان عام 2007.
9. من خلال استعراض التجربة الماليزية تبين أن ماليزيا تحتل قمة الصدارة في إصدار الصكوك الإسلامية، وساعدت هذه الإصدارات في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية في ماليزيا، واتضح لنا كيف ساهمت الصكوك في التأثير على ارتفاع الناتج المحلي للفرد وبالتالي اتضح لنا مدى مساهمة الصكوك الإسلامية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في ماليزيا.
10. وحسب ما هو موضح في التجارب تحتل السودان المركز السادس عالمياً، حيث بلغت قيمة إصداراتها

13,34 مليار دولار امريكي ، أي مانسبته 3% من القيمة الاجمالية العالمية للاصدارات الصكوك حسب البلد ومن بين اهم المشاريع التي يتم تمويلها عن طريق الصكوك مشروع سد مروي ، الممول جزئيا بالصكوك الاسلامية من قبل حكومة السودان واعتمدت الصكوك في هياكلها علي عقد الاجاره .

11. من خلال استعراض التجربة الإماراتية تبين أن الإمارات هي أولى الدول التي أصدرت الصكوك الإسلامية عام 1975 ، وهي تحتل الصدارة عربياً في إصدار الصكوك الإسلامية ، واستطاعت الإمارات أن تستخدم هذه الصكوك في تمويل المشاريع التنموية ، وأيضاً بنك دبي الإسلامي وهو بنك خاص بإصدار الصكوك الإسلامية ، فاتضح أنه يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالبنوك الأخرى.

ثانياً: الإقتراحات

1. العمل على النهوض بسوق الصكوك الإسلامية ، وذلك بزيادة عدد الإصدارات وتنظيم تداولها . عمل دراسات لمواجهه تحديات سوق الصكوك الإسلامية.
2. تشجيع التداول الإلكتروني للصكوك الإسلامية والبعد عن الإجراءات الورقية المعقدة.
3. حث الدول النامية على إصدار الصكوك للتغلب على مشاكل التمويل بها .
4. حث البنوك و المؤسسات المالية الاسلامية على التوسع في اصدار اوعية ادخارية متوسطة و طويلة الاجل و توجيهها لتمويل المشروعات ذات النفع العام .
5. الحرص على تطبيق النظام المالي الإسلامي والاستفادة منه ، وبخاصة الزكاة يجب دراستها بجدية بالالتزام بالمنهج الشرعي بما تضمنته نصوص الكتاب والسنة، واجتهادات الخلفاء الراشدين، مع مراعاة تغير أحوال الزمان والمكان، والاستفادة من آراء خبراء الإقتصاد ، واجتهادات الفقهاء المعاصرين، وبما يساير القوانين والأنظمة الحديثة، ومواصلة البحث من أجل إبراز خصائص الإسلام وصلاحه لكل زمان ومكان .
6. محاولة إعداد دراسات معمقة في جميع مكونات النظام الضريبي الإسلامي لأنه نظام رباني وفيه الحل

لجميع مشاكل الدول الإسلامية، والإبتعاد عن التقليد الأعمى للأنظمة الرأسمالية والاشتراكية التي ثبت فشلها بالدليل القاطع، فقد سقطت الشيوعية، وعجزت الرأسمالية وكثرت أزماتها وبقي الإسلام ونظامه قائما منذ بعثة محمد صلى الله عليه وسلم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. حسين راية يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الاسلامي، دار النفائس، الأردن، 1999.
2. حميد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، 1992.
3. السيد عطية عبد الواحي، مبادئ اقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ط3.
4. علي محمد خليل سليمان اللوزي، المالي العامة، دار زهران، الرदन، 2001.
5. رمزي زكري، " التضخم المستورد"، دار المستقبل العربي، 1986.
6. رمزي زكي، " التضخم واليكين الهيكل في الدول النامية"، دار المستقبل العربي، 1986.
7. يونس ابراهيم، " النفقات العامة في الاسلام"، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1980.
8. وليد خالد النشايجي، المدخل الرأسمالي الناحية الاسلامية، دار النفائس، الأردن.
9. رمزي زكي، علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء الانكماش والمنهج التنموي، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا، 2000.
10. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة، 1992.
11. سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، بيروت، 1985.
12. عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
13. أحمد عمود كامل نصفي، عجز الموازنة العامة في الدول النامية وأثاره"، المؤتمر العلمي السنوي، الاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء، القارة، نوفمبر 1986.
14. ابراهيم متولي حسن المغربي، الاثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفطر الجامعي، مصر، 2010.
15. علي كنعان، " الاقتصاد المالي" منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009.
16. أبو العيون محمود، التشابك المالي والنقدي وفعالية السياسة الاقتصادية، مصر المعاصرة،

قائمة المصادر والمراجع

- العدد5، 4، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، 1989.
17. علي محي الدين القرة داغي، الأسواق المالية في الميزان، مجمع الفقه، ع7، ج1.
18. محمد صبري هارون، أحكام الأسواق المالية الأسهم والسندات، عمان - الأردن، دار النفائس الطبعة الثانية، 2009.
19. محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الاطار النظري والتطبيقات العلمية"، دار وائل، الأردن، 2009.
20. أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.
21. أحمد محي الدين أحمد، "أسواق الأوراق المالية وآثارها الانمائية في الاقتصاد الاسلامي"، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الاسلامي، مجموعة دلة البركة، إدارة التطوير والبحوث، قسم البحوث والدراسات الشرعية، الكتاب الثاني، 1995.
22. الأدوات المالية الإسلامية، مجمع الفقهن ع6، ج2.
23. مجمع الفقه الاسلامي، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الاسلامي، دمشق، دار القلم، 1418/1998.
24. احمد حسين يونس، معالجة عجز الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الاسلامي، دراسة مقارنة، مجلة الادارة العامة، العدد الأول، مايو 1988.
25. اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق احكام الشريعة الاسلامية، اللجنة الاقتصادية، الادوات المقترحة لتمويل عجز الموازنة العامة، الكويت، مطبعة السلام، محرم 1417هـ/ يونيو 1996م.
26. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، شفاء الخليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، بغداد، مكتبة الارشاد، 1390هـ.
27. محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللاربوي، جدة: المركز العالمي للأبحاث الاقتصادية الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 1405هـ.

ثانيا: الاطروحات والرسائل

28. نبيل خليل طه، "سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة رأس المال الإسلامي في ماليزيا"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص

99.

29. سحاسورياني جعفر، "سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته"، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، 2006 .
30. فيحل عبد الحميد، "تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال- التجربة الماليزية نموذجاً"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص الأسواق المالية والبورصات -، بسكرة، جامعة محمد خيضر .

ثالثاً: المجلات والدوريات

31. عبد اللطيف ماجد مأمون قاسمة، الدين العام الداخلي وعجز الموازنة للدولة، مجلة أفاق الاقتصاد الأردنية، المجلد 22، العدد 87، الامارات العربية، 2001.
32. ماريو بليجير أوربين تشيسيتي، كيف يقاس العجز المالي، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 1992.
33. عمد علي القرني، مشكلة العجز المالي الحكومي في الاقتصاد الإسلامي، البصيرة، دورية تصدر الجزائر، العدد الخامس، 1420هـ/2000.
34. كتاف شافية، "أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14.
35. سامي عبيد و عدنان هادي، "الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (الصكوك الإسلامية) - تجربة ماليزية"، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الثامن والثلاثون، 2015.
https://democraticac.de/?p=54469&fbclid=IwAR3Ph2xfn__8bSx-hVZinm7MhDPPTyo6vERu9qVhQKolhhd3XkeQDiVpyZU_-_ftnref48
36. أبو بكر صالح , عبد السلام معمر , مرعي ضو، "أسواق المال الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية - سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية نموذجاً" ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الإسلامية، العدد الخامس، 2015.
https://democraticac.de/?p=54469&fbclid=IwAR3Ph2xfn__8bSx-hVZinm7MhDPPTyo6vERu9qVhQKolhhd3XkeQDiVpyZU_-_ftnref48
37. بوعبد الله علي، "تطور إصدار الصكوك الإسلامية في بورصة ماليزيا"، مجلة العلوم الاقتصادية

قائمة المصادر والمراجع

- والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2014 - 2015.
38. صالح عبد الله كامل، دور المصارف الاسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 263، أكتوبر 2002.

رابعاً: الندوات والمداخلات

39. مصطفى فضلي مولي عوض الله، التمويل التنموي لرأس المال الثابت في الصناعة، تجربة السودان، ندوة: صنع تمويل التنمية في الاسلام، الخرطوم، 25 - 27 رجب 1317 هـ (18 - 20 يناير 1993)، جدة، البنك الاسلامي، 1995.
40. سناء رحمانى، ديلمي فتيحة، مداخلة الصكوك الاسلامية كبديل غير تقليدي للتمويل، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 04-05 فيفري 2019.
41. الدكتور محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا، المسارات، التحديات والآفاق، بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة للمجلس - اسطنبول رجب 1430 هـ / يوليو 2009 م.

الملخص:

بعد ظهور مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة في الكثير من الدول عموما و الدول النامية خصوصا بسبب تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما أدى لتزايد حجم الإنفاق العام من جهة وتراجع الإيرادات العامة عن مجاراة الإنفاق العام من جهة أخرى، وقعت معظم الدول في عجز مالي كبير فأصبح هذا المشكل من أهم المشاكل التي تشغل بال معظم الحكومات وذلك للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنه، خصوصا في فترة الثمانينات أين أصبحت معظم دول العالم تعاني من هذه المشكلة ومنذ ذلك الحين تزايد الاهتمام بسياسة الميزانية باعتبارها وسيلة فعالة في معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة ، حيث أولت لها الدول اهتماما كبيرا باعتبارها سببا وعلاجا لعجز الموازنة العامة .

جاءت المالية الإسلامية لتلعب دورا بارزا و هاما في ارساء دعائم و قواعد التنمية الاقتصادية من اجل الوصول إلى التخصيص الكفء للموارد المالية و تمويل عجز الميزانية العامة للدولة , و برزت الصكوك الإسلامية كواحدة من اهم المنتجات المالية الإسلامية، لما تتميز من خصائص التنوع و التجدد و انتشارها المتسارع ، واستطاعت ان نجد لها حيزا كبيرا في الموازنة ، و تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور الصكوك الإسلامية و الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية هذا من خلال تعبئة الموارد و تمويل المشاريع الاستثمارية التي تشكل عبئا ماليا كبيرا بالنسبة للدولة خاصة مشاريع البنى التحتية ، و خلصت الى دعوة الدول التي تعاني عجزا في الموازنة العامة للاستفادة من التجربة الماليزية في هذا المجال و اصدار الصكوك الإسلامية التي تعد بديلا للتمويل التقليدي .

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، تمويل عجز الميزانية، الاقتصاد الإسلامي، المالية الإسلامية

Abstract

After the emergence of the problem of the state budget deficit in many countries in general and developing countries, especially because of increased state intervention in the economic life, which led to the increase in public expenditure on the one hand and the failure of public revenues to keep pace with public spending on the other hand, most countries have a large fiscal deficit This has become one of the most important problems that concern most governments because of the economic and social consequences that result from it, especially in the eighties where most of the countries of the world suffer from this problem and since then the interest in budget policy has increased as an effective way to address the deficit in the budget General state, where countries have paid attention as a great cause and a cure for the budget deficit.

Islamic finance has played an effective role in laying the foundations and rules of economic development in order to achieve the efficient allocation of financial resources and financing the deficit of the general budget of the state. Islamic sukuk has emerged as one of the most important Islamic financial industrial products; because it's characterized by diversity and renewal and its rapid spread, And was able to find a great deal in the state budget. Zakat also played an important role in this area by reducing the burden on the state treasury, especially in fighting poverty and eliminating unemployment. The purpose of this study is to highlight the role of Islamic Sukuk and Zakat in achieving this economic development by mobilizing resources and financing investment projects which constitute a great financial burden for the state, especially the infrastructure projects, and concluded to invite the countries that suffer from budget deficit to benefit from the Malaysian experience in this field And the issuance of Islamic sukuk, which is a substitute for conventional financing, application of.

Key Words: Islamic sukuk, State public Budget, Budget Deficit Finance, Islamic Economy, Islamic Finance, Is